

Distr.
GENERAL

A/48/746
10 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البنود ١٢ و ٥٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و
و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٩ من
جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بعد مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

أزمة الديون الخارجية والتنمية

التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التعاون الدولي من أجل التمويل الاقتصادي والتنمية

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تنفيذ قرارات ووصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

**رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى
الأمم المتحدة**

أشرف بصفتي رئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، بأن أحيل طي هذا الوثائق التالية التي تمخض عنها الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعنى بالسكان، المعقود في بالي، باندونيسيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣:

- (أ) مسائل ووصيات تقدم إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ (المرفق الأول):
 - (ب) دعم حركة عدم الانحياز للتعاون بين الجنوب والجنوب في ميدان السكان وتنظيم الأسرة (المرفق الثاني):
 - (ج) إعلان دنباسار بشأن السكان والتنمية (المرفق الثالث).
- وسأكون ممتنًا لو تكرمت بتعزيز نص هذه الرسالة ومرافقاتها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٢ و ٥٠ و ٩١ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) نونغرو هو فيسنوموري

السفير

الممثل الدائم

المرفق الأول

قضايا ووصيات تقدم الى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية،
اعتمدت في الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعنى
بالسكان، المعقود في بيي في الفترة من ٩ الى ١٣
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

المحتويات

الصفحة	الفقرات	مقدمة
٥	٥ - ١	

الجزء الأول دبياجة ومبادئ واعتبارات أساسية

٦	١١ - ٦	الفصل الأول -
٨	٢٠ - ١٢	الفصل الثاني -

الجزء الثاني الخيارات والمسؤوليات

١٠	الصلات المتبادلة بين السكان والتنمية، والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة	الفصل الثالث -
١٣	المساواة بين الجنسين وتعزيز مكانة المرأة	الفصل الرابع -
١٦	النمو والهيكل السكانيان	الفصل الخامس -
١٩	الأسرة، ودورها وتكوينها وهياكلها	الفصل السادس -
٢٢	حقوق الإنجاب، والصحة التناسلية وتنظيم الأسرة ..	الفصل السابع -
٢٥	الصحة والوفيات	الفصل الثامن -
٢٩	توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية	الفصل التاسع -
٣٢	الهجرة الدولية	الفصل العاشر -

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الجزء الثالث وسائل التنفيذ</u>	
٣٤	١٦٢ - ١٤٩	تعزيز الإعلام والتعليم والاتصال في مجال السكان	الفصل الحادي عشر -
٣٦	١٧١ - ١٦٣	بناء القدرات	الفصل الثاني عشر -
٣٨	١٨٧ - ١٧٢	التكنولوجيا والبحث والتطوير	الفصل الثالث عشر -
٤١	١٩٧ - ١٨٨	العمل الوطني	الفصل الرابع عشر -
٤٣	٢١٠ - ١٩٨	المشاركات مع القطاعات غير الحكومية	الفصل الخامس عشر -
٤٥	٢٢٠ - ٢١١	التعاون الدولي	الفصل السادس عشر -
٤٧	٢٢٦ - ٢٢١	متابعة أعمال المؤتمر	الفصل السابع عشر -

مقدمة

١ - عقد الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعنى بالسكان في دينباسار، اندونيسيا، في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. واستمد الاجتماع ولايته من اجتماع القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في جاكارتا، اندونيسيا، في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وقد سبق انعقاد الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعنى بالسكان اجتماع خبراء السكان في بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في بالي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣، واجتماع كبار المسؤولين المعنيين بالسكان؛ المعقود في دينباسار، في الفترة من ٩ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. كما وافقت اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي لبلدان حركة عدم الانحياز على الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعنى بالسكان حيث قررت تكليف حكومة اندونيسيا بعقد اجتماع للخبراء، وكبار المسؤولين في مجال السكان.

٢ - وفي حين دعى جميع بلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز إلى ايفاد وزرائها المعينين بالسكان إلى الاجتماع، كانت البلدان الأعضاء التالية ممثلة في الاجتماع: أفغانستان، الجماهير، البحرين، بنغلاديش، بن، بوركينا فاسو، الكاميرون، شيلي، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مصر، إثيوبيا، غينيا، غينيا - بيساو، الهند، اندونيسيا، ايران، العراق، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، موريتانيا، منغوليا، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، باكستان، فلسطين، بيرو، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، سري لانكا، السودان، تنزانيا، تايلاند، الفلبين، تونس، أوغندا، الامارات العربية المتحدة، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

٣ - كما حضر الاجتماع بصفة مراقب، المشتركون التالية أسماؤهم: البرازيل والصين واستراليا والنمسا والمانيا والكرسي الرسولي وهولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة ومجموعة الـ ٧٧ واليونسكو والأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والهيئة الفرنسية لتنظيم الأسرة والمعهد الوطني للدراسات الديمografية والمعهد الوطني للأبحاث الصحية والطبية ومؤسسة روكتلر ومجلس السكان ومكتب الأبحاث العالمية والتكنولوجية عبر البحار وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

٤ - وكان من دواعي الشرف أن يلتقي فخامة السيد سوهارتو، رئيس جمهورية اندونيسيا، الخطاب الرئيسي في الجلسة الافتتاحية للاجتماع. ووافق الاجتماع على ادراج الخطاب الافتتاحي ليكون ببراسا فيما يهتدى به في مداولاته، وارفاقه بتقرير الاجتماع بوصنه وثيقة رسمية.

٥ - وأجرى الاجتماع مداولات بشأن توصيات بلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده في القاهرة، مصر، في عام ١٩٩٤، وصنف مداولاته إلى سبعة عشر فصلاً وعلى أساس هذه المداولات يقدم الاجتماع التوصيات التالية:

الجزء الأول

دبياجة ومبادئ واعتبارات أساسية

الفصل الأول

الدبياجة

٦ - عقد الاجتماع الوزاري للبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز المعنى بالسكان بموجب الولاية الصادرة عن اجتماع القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقوود في جاكارتا، باندونيسيا، في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، بقصد بلوغ الأهداف التالية: (١) النظر في تكثيف تبادل المعلومات المتعلقة بخبرات البلدان الأعضاء في مجال السياسات السكانية وبرامج تنظيم الأسرة؛ (٢) النظر في تنظيم التعاون التقني وخطط المساعدة بين الجنوب والجنوب فيما يتعلق بأنشطة التعليم، وزيادة الوعي، والأمومة المأمونة، وبرامج تنظيم الأسرة؛ (٣) النظر في وضع خطط مشتركة تعاونية لإنتاج اللوازم الطبية المطلوبة لبرامج تنظيم الأسرة. كما قرر اجتماع القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقوود في جاكارتا، باندونيسيا، أن يبادر الاجتماع الوزاري بعملية استشارية مناسبة لوضع مبادئ توجيهية للأعمال التحضيرية التي تضطلع بها البلدان الأعضاء من أجل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٧ - ورئي أن الاجتماع كان ضروريًا لتحسين استجابة حركة عدم الانحياز للتغيرات التي تطرأ على مدى الوقت، خاصة فيما يتعلق بال المجالات الرئيسية والتعاون الدولي في ميدان السكان. وفي هذا الصدد يعتقد الاجتماع اعتقاداً راسخاً أن الاستقرار السياسي داخل الحدود الوطنية لكل دولة من الدول الأعضاء وداخل النطاق الإقليمي ودون الإقليمي هو أحد أهم المتطلبات الأساسية لبلوغ هذه الأهداف.

٨ - ومن المسلم به أن الحكومات الوطنية قد بذلت جهوداً كبيرة لوضع وتنفيذ البرامج والسياسات السكانية الوطنية لكل منها، وأدركت المنجزات التي تحققت حتى الآن. بيد أنه من المسلم به أيضاً أن معظم البلدان النامية تواجه مشاكل في تنفيذ هذه السياسات والبرامج.

٩ - ومن المسلم به أيضاً أن هناك ثغرة كبيرة في مراحل الابحاج المختلفة فيما يتعلق بالسياسات والبرامج السكانية الوطنية لكل دولة من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وأن الحاجة تدعى بالجاج إلى سد هذه الثغرة.

١٠ - واز نظر الاجتماع في الوضع الراهن للبرامج السكانية في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، تمسك بالمفهولة الأساسية ومؤداها أن إطار المسائل السكانية والإنسانية يتسم بالاتساع والعمق الشاسعين، وأن حجمهما دائم التزايد. وفي هذا الصدد أثني الاجتماع على الجهود التي بذلت فيما سبق في ميدان السكان والتنمية، كما أشاد بالبرامج التي انطوت على التصور في المستقبل القريب.

١١ - ومن المسلم به أن الوكالات الدولية والمانحة قد بذلت جهوداً تعاونية وقدمت مساعدات إلى البرامج السكانية في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، بوجه عام. بيد أنه يلاحظ أن هذه الجهود والمساعدات تحتاج إلى زيادة بغية تحقيق الأثر المنتوى في برامجها السكانية.

الفصل الثاني

المبادئ والاعتبارات الأساسية

١٢ - إن الاهتمامات والمسائل السكانية ذات أولوية عالية بالنسبة لبلدان حركة عدم الانحياز. وينبغي معالجتها بطريقة متبادلة الصلة مع الاهتمامات المتعلقة بالنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. فمعدلات النمو السكاني المرتفعة والفقر والتخلف، التي هي من معالم عدد كبير من بلدان حركة عدم الانحياز، تسم كلها بالترابط. ولذا، من المهم فرض الصلة بين الخصوبية العالية، الفقر، وسوء الصحة، والأمية بقصد بلوغ أهداف النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

١٣ - ولا يزال نظام الاقتصاد العالمي لا يفي باحتياجات الكثير من البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، ولا سيما في مجالات مثل مشاكل استمرار أزمة الديون، وهبوط أسعار السلع الأساسية، وتصاعد النزعة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو وتقييد فرص الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا. ولذلك كان هناك حاجة إلى إيجاد بيئة دولية اجتماعية واقتصادية وسياسية تتصف بالعدل والإنصاف والاستقرار، يتأتى فيها تحقيق أمانى كل بلد في التنمية والازدهار.

٤ - ومن الواضح أيضا أن الصلة وثيقة بين الاهتمامات السكانية والتنمية المستدامة بيئيا، مما يتوجب أن تراعى فيه على الوجه التام أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، وكذلك النمو السكاني في البلدان النامية. وتسليمها بالحلقة المفرغة التي يشكلها الفقر والتدور البيئي في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، يتوجب وضع استراتيجية لحفظ البيئة اليكولوجية تتوفّر لها أسباب البقاء لتكون جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقاً للتخفيف من الفقر.

١٥ - ولا بد أيضاً أن يكون الإلسان هو محور السياسات السكانية والإنسانية بقصد ضمان نوعية الحياة الأساسية للجميع. وفي هذا الصدد، تكرر البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز التأكيد على أن لجمع الناس، قرناً وأفراداً، الحق الأساسي في أن يقرروا بحرية وباحساس بالمسؤولية ودون اكراه عدد أطفالهم والمباعدة بينهم، وفي أن يحصلوا على المعلومات والتحقيق والوسائل الالزمة للقيام بذلك؛ وأن تراعي في مسؤولية القرناً والأفراد لدى ممارستهم لهذا الحق احتياجاتهم أطفالهم حالياً ومستقبلاً، ومسؤولياتهم ازاء المجتمع؛ وأن الأسرة هي وحدة المجتمع الأساسية وأنه لا بد من أن يكون للمرأة دور حيوي في جميع جوانب الأنشطة والسياسات السكانية والإنسانية بقصد ضمان مشاركتها الكاملة في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

١٦ - والتعليم، بجميع أبعاده، عامل حاسم لتحقيق نوعية الحياة الأساسية بالنسبة لجميع الأفراد. ولذلك، كان لا بد من منحه أولوية عالية.

١٧ - أما وضع وتنفيذ السياسات السكانية فهما حق سيادي لكل دولة. ويتعين ممارسة هذا الحق وفقاً للأهداف والاحتياجات الوطنية دون تدخل خارجي، بقصد تحسين نوعية الحياة لشعوب العالم. والمسؤولية الرئيسية عن السياسات والبرامج السكانية الوطنية تقع على عاتق السلطات الوطنية. بيد أنه ينبغي أن يلعب التعاون الدولي دوراً هاماً وفتاً للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

١٨ - وقد اكتسبت بلدان نامية كثيرة خصائص بارزة في مواردّها البشرية الالازمة للتنمية، وهي مزودة بالمهارات والخبرات لادارة العملية. وفي هذا الصدد، تحدّر الاشارة على النحو الواجب الى وجود ضرورة ملحة الآن لتقاسم الثروة في نوعية الموارد البشرية الالازمة للتنمية مع البلدان النامية الأخرى، ولا سيما فيما بين البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

١٩ - وكيفما تتحقق المشاركة بين الشمال والجنوب، من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في عصر المصالح الاقتصادية المتباينة والترابط المتزايد، كان من الملائم زيادة المنح الثنائية والمتعلقة بالأطراف وتدفعات المعونات التساهليّة إلى البلدان النامية وزيادة امكانية الوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو.

٢٠ - وتتوقف السياسات السكانية والإإنمائية لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على توفير الالتزام السياسي الوطيد من جانب تلك البلدان، والدعم الكامل المطرد من جانب المجتمع الدولي، على حد سواء. وفي هذا الصدد، هناك دور مهم يتعين على الجهات المانحة الثنائية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى القيام به لبلوغ تلك الأهداف.

الجزء الثاني

الخيارات والمسؤوليات

الفصل الثالث

الصلات المتبادلة بين السكان والتنمية، والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

معلومات أساسية

٢١ - يلاحظ أن بعض البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز تتميز بالفقر وبنقص التنمية واحتلال توازنها وهذا بدوره كثيراً ما يرتبط بالتوزيع المكاني غير المناسب للسكان وبالظروف البيئية غير المواتية. ويتمثل التحدي الحاسم في هذا الصدد، في تحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. وترد هذه الجهود في السياق الشامل لتنمية النوعية الكاملة للحياة البشرية، وضمن الأطار الشامل لجهود التنمية المستدامة، التي ينبغي جعلها مبدأ يستقبل به القرن الحادي والعشرين.

٢٢ - ويلاحظ أن الالتزام الرفيع المستوى، والدعم المعزز، والنهج المتكامل لبرامج السكان والتنمية، عناصر لا غنى عنها للنجاح في هذا المسعى المعقود.

٢٣ - وكان من شأن التعاون في ميدان السكان والتنمية، بين البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، والبلدان النامية بصفة عامة، والبلدان المتقدمة النمو، مما اتخذ صورة ترتيبات ثنائية، وممتدة الأطراف، وثلاثية، طوال العقود الماضيين، أن تميّز عن تتابع ايجابية، زادت من شحذ إرادة البلدان المتقدمة النمو على الاشتراك في تقديم المساعدة إلى برامج السكان والتنمية في البلدان النامية.

٢٤ - ويلاحظ كذلك أن تعريف المجتمع المحلي بشؤون السكان والتنمية والحماية البيئية عن طريق التثقيف والبحث والتطوير ونشر المعلومات الدقيقة أمر استراتيجي لبلوغ النجاح. وفي هذا الصدد، لابد من التشدد على الأهمية الكبيرة التي يتسم بها التعاون الدولي فيما بين البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، والبلدان النامية بصفة عامة، في مجال تقاسم المعلومات والخبرة.

٢٥ - ويلاحظ أنه لا يمكن نجاح التنمية المستدامة إلا عن طريق الالتزام الكامل به. ولبلوغ هذه الغاية، تعتبر تنمية الموارد البشرية أمراً أساسياً للغاية. وفي هذا السياق، يلزم إعطاء التعليم أولوية عالية ينبغي في هذا الصدد، التشدد على مبدأ التعليم طوال الحياة.

الأهداف

٢٦ - دمج السكان بوصفهم جزءاً من برامج التنمية، وإدراج المتغيرات السكانية في خطط التنمية الوطنية والدولية لدى إعدادها.

٢٧ - التخفيف من حدة الفقر عن طريق تنفيذ السياسات والبرامج المتكاملة، للسكان والتنمية الاقتصادية مع التأكيد بصفة خاصة على تنمية الموارد البشرية، ومراعاة الصلات المشتركة بين السكان والفقير والانتاج والتوزيع ونمط الاستهلاك الزائد.

٢٨ - تهيئة بيئة دولية مؤاتية لتنفيذ برامج السكان والتنمية وتعزيز التنمية المستدامة.

القضايا الرئيسية

٢٩ - رغم الجهود الكبيرة المتوجهة نحو خفض معدلات النمو السكاني في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، سيستمر العدد المطلق للسكان في الارتفاع نظراً لتدفق الفتياًن الكبير إلى الشريحة العمرية للإنجاب. وهذا من شأنه أن يخلق للحكومات الوطنية والإقليمية مسؤوليات جديدة وإضافية من أجل تلبية احتياجات السكان الذين يتزايد عددهم باستمرار.

٣٠ - والهدف النهائي للسياسات السكانية هو تحسين نوعية حياة السكان وقد أدت حالات النجاح التي تحققت في مجال السكان والتنمية وفي مجال تنمية الميادين أو القطاعات الأخرى، إلى حدوث تغيرات في التوازن بين السكان والبيئة بما في ذلك الموارد الطبيعية. ومن بين المشاكل التي نشأت: عدم ملاءمة إدارة عمليات التشجير نظراً لنمو صناعة المنتجات الحرارية؛ وتناقص مساحات المناطق الصالحة للزراعة نتيجة للنمو الصناعي والتلوّح في المناطق السكنية؛ ومن العوائق الأخرى الناجمة عن ذلك نقص إمدادات المياه الشرب، وتعطل تجديد إمدادات مياه الآبار؛ وتغير المناخ والاستهلاك الزائد لموارد الطاقة.

٣١ - وقد يؤدي ارتفاع معدل نمو السكان وسوء توزيعهم، إلى مشاكل بيئية، مثل انخفاض نوعية التربة الزراعية، واستغلال الغابات بصورة غير سلية، وتلوث الهواء والمياه، وخطر انقراض بعض أصناف أو أنواع النباتات والحيوانات، وتغيرات المناخ على صعيد العالم، والأثار السلبية على الإنسان.

٣٢ - وقد بدأت الآن البلدان النامية التي نجحت في خفض مستويات الخصوبة والوفيات تواجه عوائق تقدم السكان في العمر، حيث تتزايد نسبة السكان كبار السن. ومن المهم أن يلاحظ أن المسنين هم ذخر المجتمع المحلي وللدولة ولعملية التنمية، لأنهم قد اكتسبوا ثروة من الخبرة والمهارات والمعرفة والحكمة.

٣٣ - ويلاحظ أيضاً أن جهود التنمية الوطنية ليست دائماً منصفة في وصولها إلى جميع طبقات المجتمع المحلي. فبعض المجتمعات المحلية لم تنعم بعد بثمار التنمية على نحو كافٍ ولذلك يتquin ادماج هذه المجتمعات المحلية في التيار الرئيسي لعملية التنمية.

الوصيات

٣٤ - ينبغي ادماج الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإبطاء النمو السكاني السريع والسيطرة عليه، واستراتيجيات التأثير في أنماط توزيع السكان واستراتيجيات التأثير في حجم وهيكـل وتكوين السكان، ادماجاً وثيقاً في استراتيجيات قضايا الفقر، وحفظ البيئة، وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٣٥ - وفيما يتصل بالعلاقات بين الديناميات السكانية والآثار البيئية، ينبغي اعداد وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مناسبة وقابلة للتكييف، من أجل المحافظة على التوازن. وفضلاً عن ذلك يجب اعداد سياسات واستراتيجيات للاقلال إلى أدنى حد من تشرد السكان الناجم عن تدهور البيئة، نتيجة للكوارث الطبيعية، أو الصراعات السياسية أو الاختراقات الاجتماعية.

٣٦ - و مع التسليم بأن التنمية المستدامة أمر أساسى لكافلة نجاح التنمية، وضمان تحقق الزيادات المطلوبة في تعزيز رفاه السكان، يلزم اعداد استراتيجيات قابلة للتكييف، ضمن إطار السياسات السكانية تحقيقاً لهذا الغرض.

٣٧ - وفضلاً عن ذلك، فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، يلزم، من أجل كفالة نجاح الجهد المبذولة في هذا الصدد، ايلاء البرامج التعليمية أولوية عالية، كما يلزم متابعتها مع التركيز عليها بأقصى درجة من الجدية. وفي هذا الصدد، يوصى كذلك بأن تبدأ أنشطة التعليم منذ فترة الطفولة المبكرة وتستمر حتى مرحلة تعليم الكبار، بحيث تشمل الحوافز الذهنية للأطفال وتدرج حتى التدريب على المهارات بالنسبة للكبار السن. وكلما أمكن يوصى بتطبيق مبدأ تعميم "التعليم المجاني".

٣٨ - ورغم أوجه التقدم الملحوظة في مجال التنمية الوطنية والإقليمية، مازال وجود الفقر في بعض قطاعات السكان ملموساً. وفي هذا الصدد، يلزم أن يعهد المسؤولون عن رسم السياسات الوطنية والدولية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في مجال التخفيف من حدة الفقر.

٣٩ - ويلاحظ كذلك أن القطاعات القليلة المزايا في المجتمعات البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز تتصرف بما يلي: (١) الفقر، (٢) اعتلال الصحة، (٣) والجهل. ومن الضروري عكس هذه السمات، وفي ضوء هذا، يتquin حث المسؤولين عن رسم السياسات الوطنية والدولية بقوة على اتخاذ اجراءات ملموسة في هذا الصدد.

الفصل الرابع

المساواة بين الجنسين وتعزيز مكانة المرأة

معلومات أساسية

٤٠ - تمر المرأة في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، اليوم، بتغييرات اجتماعية وثقافية سريعة. وتتبادر سرعة التغييرات في دور المرأة ومركزها وفقاً للظروف الخاصة لكل بلد؛ كذلك ما براتحك الحكمة التقليدية أو القيم المتصلة بهذه المسألة تتغير وفقاً لذلك. على أن كثيراً من النساء قد طواهن الانهيار. فالأسرة التي هي الوحدة الاجتماعية - الثقافية الأساسية والجوهيرية التي تعكس شخصية المجتمع تواجه الآن واقعاً قاسياً، والمرأة بوصفها فرداً، فضلاً عن كونها جزءاً من المجتمع، تحاول تمهيد السبيل إلى تحقيق مساواة أكثر تناسباً بين الجنسين قائمة على أساس مشاركة الجنسين. وتحتطلع المرأة إلى الاضطلاع بدور جديد ومتنوع الأوجه في الحياة: كزوجة، وأم، فضلاً عن العمل في قطاعات اقتصادية أكثر انتاجية.

الأهداف

٤١ - طبقاً لاعلانات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية الذي يتمثل في أن الإنسان ينبغي أن يكون محور التنمية، وأن يكون شريكاً نشطاً في الحق في التنمية ومنتفعاً منه، فإنه من المهم أن تتجه البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز نفسها، إلى تعزيز مكانة المرأة من خلال تحسين نوعية حياتها، سواءً كفرد، أو كعضو في الأسرة، أو في المجتمع المحلي، أو في المجتمع بصفة عامة، ومتى تحسن نوعية حياة المرأة، تصبح في وضع أفضل يتيح لها أن تشارك بنشاط في تنمية أسرتها، ومجتمعها المحلي ومجتمعها بصفة عامة وأن تستفيد من ذلك. وينبغي أن تتم تنمية المرأة يداً بيد مع تنمية الرجل. وبناءً على ذلك فإن تنمية الجنسين هي الهدف الرئيسي.

القضايا الرئيسية

٤٢ - توجد ثلاثة قضايا رئيسية في هذا الصدد هي (١) المساواة بين الجنسين، (٢) تعزيز مكانة المرأة فيما يتعلق بتنمية نوعية حياتها، (٣) ايجاد بيئة اجتماعية وثقافية مواتية ليتسنى تحقيق المسؤولين الأوليين.

٤٣ - يتطلب تفهم مسألة المساواة بروح المشاركة. فيجب تشجيع كل من المرأة والرجل على الاضطلاع بدور نشط في تنمية بلدهما. ولا يمكن للمرأة أن تضطلع بدور المشارك النشيط إلا إذا توفرت لها مكانة معززة سلية. ولا يمكن ترجمة تعزيز مكانة المرأة إلا باتخاذ إجراءات محددة ترمي إلى توسيع فرص وصولها إلى الخدمات الصحية والتعليمية والتدريبية، والعمل في فرص العمل في الوظائف المدرة للكسب. ومن شأن المساواة بين الجنسين وتعزيز مكانة المرأة أن تزيد من قدرتها على رعاية أطفالها، ومواكبة الرجل في تقاسم المسؤوليات بطريقة من شأنها أن تتيح لكلا الطرفين التنمية البشرية الكاملة. ولا يمكن أن تحدث المساواة بين الجنسين أو تعزيز مكانة المرأة إلا في بيئة اجتماعية وثقافية مواتية.

التوصيات

٤٤ - يلزم التنبه إلى عدم اتخاذ مواقف المواجهة، وإلى الحيلولة دون التفريق بين المرأة والرجل على أساس الجنس، وتعزيز اتخاذ مواقف متضادة.

- ٤٥ - ومن المحموم الالزامي إزالة الحواجز القائمة في المجالات القانونية والتعليمية والادارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات، التي تمنع المرأة من تحقيق إمكاناتها. كذلك يوجد شعور قوي بضرورة الالتزام بمزيد من الدقة في اتخاذ القوانين والقواعد الحالية الرامية إلى مساعدة المرأة.
- ٤٦ - ويلزم اتخاذ اجراءات ايجابية لزيادة مشاركة وتمثيل وقيادة المرأة في جميع مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولاسيما على مستوى الادارة واتخاذ القرارات.
- ٤٧ - يلزم اعداد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ترمي إلى تسهيل وتعزيز جميع أشكال التعليم وال فرص التدريبية للمرأة. وفضلاً عن ذلك ينبغي أن يكفل اعداد وتنفيذ سياسات المساواة في الوظائف وزيادة فرص وصول المرأة إلى الأنشطة المدرة للدخل.
- ٤٨ - يلزم اعداد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ترمي إلى تعزيز مكانة المرأة لتمكنها من الاضطلاع بدور متساوٍ لدور الرجل في عملية التنمية، ومن الحصول على حقوقها واستقلالها الاقتصادي.
- ٤٩ - وينبغي لجميع المسؤولين عن رسم السياسات على جميع المستويات السعي إلى القضاء على الأسباب الأساسية لتفضيل الأبناء الذكور، واعطاء قيمة متساوية للأبناء الذكور والإناث. وهناك أيضا حاجة قوية إلى القضاء على أوجه التفاوت في الحصول على الرعاية الصحية، بسبب الجنس أو العمر أو المركز داخل الأسرة. وينبغي اتخاذ تدابير حازمة في مجال السياسات الوطنية، لزيادة وعي المرأة بحقوقها المتعلقة بالانجاب والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية.
- ٥٠ - وإدراكا بأنه ما زالت تسود ممارسة استئصال العضو التناسلي لدى المرأة في بعض المجتمعات، يتعمّن حتى المسؤولين عن رسم السياسات على اتخاذ خطوات ملموسة لوقف جميع أشكال تلك الممارسات.
- ٥١ - ويلزم اتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة جميع أشكال العنف والتمييز بسبب الجنس وبصفة خاصة ضد المرأة.
- ٥٢ - ويتعمّن حتى المسؤولين عن رسم السياسات على اتخاذ اجراءات حاسمة لمكافحة المفاهيم السلبية المتعلقة بالمرأة ودورها في المجتمع.
- ٥٣ - ويتعمّن مطالبة المسؤولين عن رسم السياسات الوطنية، بالسعي إلى رصد أثر برامج السكان والتنمية والصحة والبيئة على مركز المرأة الاجتماعي والاقتصادي والصحي، ورصد مشاركة المرأة في تلك البرامج، بغرض تعزيز اضفاء الصبغة المؤسسية على عملية التخطيط الإنمائي التي تضع في اعتبارها مسألة الجنس.

الفصل الخامس

النمو والهيكل السكانيان

معلومات أساسية

٤٥ - على الرغم من الابحاث الهائلة في مجال خفض الخصوبة في كل أنحاء العالم، من المحتمل أن يستمر النمو السكاني، بالأرقام المطلقة، بمستويات قريبة من المعدلات الحالية، في العقود القادمة. ومن المسلم به أيضاً أن هناك اختلافات كبيرة بين المناطق والبلدان من حيث النمو السكاني ومعدلات الخصوبة والوفيات.

٤٦ - وأدت هذه المستويات والاختلافات إلى الحجم والتوزيع الإقليمي النهائيين لسكان العالم، وإلى الهيكل والتكون والسمات المميزة القائمة. وهناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لتقدير السكان في السن والأماكن التي تبدو فيها هذه الظاهرة بأكثر وضوح.

٤٧ - وفي ضوء ما تقدم، هناك اعتقاد راسخ بأنه يتطلب اتخاذ إجراءات محددة لكي توضع في الاعتبار بصورة كاملة مختلف الاتجاهات في النمو السكاني والهيكل السكاني في سياق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

الأهداف

٤٨ - بما أن غالبية البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز تمر بمرحلة انتقال من خصوبة عالية ومعدل عال للوفيات إلى معدلات أدنى، فإن العملية الانتقالية بحاجة إلى أن توافق التنمية الوطنية، بهدف تحقيق استقرار النمو السكاني.

٤٩ - هناك حاجة ماسة إلى إيجاد تفاهم وطني ودولي بشأن مراعاة الترابط بين التنمية، والنمو السكاني والهيكل السكاني، فضلاً عن البيئة، وإلى الالتزام بتحقيق ذلك.

٥٠ - بما أن معظم البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز تتميز بارتفاع نسبة القطاع الضعيف من السكان، هناك حاجة إلى الاهتمام باحتياجاتهم في إطار البرامج والسياسات الإنمائية الوطنية.

القضايا الرئيسية

٥١ - في سياق مرحلة الانتقال الجاري من المستويات العالية إلى المستويات المنخفضة للخصوبة والوفيات، هناك تباينات هامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفيما بين الأقاليم والبلدان، لا سيما فيما بين البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز. ومعظم البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز تتقارب حالياً في اتجاه تحقيق معدلات منخفضة للنمو السكاني، ولكن بسرعات متفاوتة، في حين أن عدداً كبيراً من البلدان الأخرى ما زالت تمر بطور سابق للمرحلة الانتقالية أو أنها في بداية تلك المرحلة.

٥٢ - وفي حين أن هناك انخفاضاً في معدل الوفيات في كثير من البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، ما زالت معدلات الخصوبة عالية باستمرار في عدة بلدان. وقد أدى هذا إلى وجود نسبة كبيرة من الأطفال والشباب بين السكان. ويتمثل الأثر المترتب على ذلك في وجود طلب عال من جانب قطاع الشباب في السكان على خدمات اجتماعية وهياكل أساسية اجتماعية أفضل.

٦٢ - وانخفاض مستويات الوفيات والاتجاه نحو ارتفاع عدد الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة يؤديان إلى وجود نسبة أكبر من المسنين بين السكان، مما ينفي إلى شيخوخة متوسط سن السكان. وهذا القطاع من السكان يشكل تحديات وفرصاً جديدة في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

٦٣ - وفي معظم المجتمعات، يحتاج المسنون من السكان إلى اهتمام من جانب واضعي السياسات.

٦٤ - ويشكل المعوقون عنصراً آخر في فئة السكان المحروميين، وعليه يحتاجون إلى اهتمام عاجل من جانب المسؤولين عن رسم السياسات الوطنية والدولية. ومن الجدير باللاحظة في هذا الصدد أنه لم يول اهتمام كاف لهم على الصعيد الدولي.

التوصيات

٦٥ - مما لا شك فيه أن الشباب والمرأة في المجتمع يشكلون في الوقت الراهن مستقبل المجتمع والأمة، وعليه فمن الأساسي للغاية العمل على نمائهم وتهذيبهم ودفعهم إلى الالتزام بالبرامج السكانية. وفي هذا الصدد، يطلب على سبيل الاستعجال من المسؤولين عن رسم السياسات الوطنية والدولية أن يضعوا برامج ابتكارية لتعزيز مشاركتهم ومساهمتهم في البرامج السكانية. ونتيجة لذلك يستلزم الأمر أن يواصل المسؤولون عن رسم السياسات إلى هذه البرامج الابتكارية على امتداد فترة طويلة ما دامت هذه البرامج ضرورية.

٦٦ - ومن الثابت عموماً أن لدى الفئات الضعيفة الفقيرة والتي تم تهميشها في المجتمع إمكانات حقا للتنمية الوطنية والإقليمية. وفي هذا الصدد، يستلزم الأمر من المسؤولين عن رسم السياسات الوطنية والإقليمية صياغة وتنفيذ برامج ابتكارية لهذه الفئات من السكان ومواصلة هذه البرامج الابتكارية ما دامت ضرورية.

٦٧ - ويلاحظ عموماً أن معدلات النمو السكاني العالية في الماضي أدت إلى وجود نسبة عالية من الشباب في السكان، ويلاحظ أنهم فعلاً العامل الحاسم في مستقبل المجتمع. وعليه، ينبغي حتى المسؤولين عن رسم السياسات الوطنية والدولية على تلبية احتياجاتهم وتحقيق طموحاتهم فيما يتعلق بمستقبلهم.

٦٨ - ويلاحظ أيضاً أنه مع النمو السكاني السريع، والزيادات الهائلة في العمر المتوقع عند الولادة نتيجة للتقدم المحرز في البرامج الصحية وفي التنمية بصورة عامة، تواجه معظم حكومات بلدان حركة عدم الانحياز مشاكل تتصل بالقطاعات الضعيفة من السكان. وتتمثل أكثر الأمثلة على ذلك شيئاً فشيئاً في زيادة عدد المسنين، وزيادة عدد الأطفال القليلي المزايا، لا سيما الأطفال غير القادرين على التمتع بفوائد الالتحاق بالمدارس. وفيما يتعلق بالمسنين، يتبعون على المسؤولين عن رسم السياسات تلبية احتياجاتهم في مجال الرعاية والخدمات الملائمة. وبالنسبة للأطفال القليلي المزايا، يتبعون على المسؤولين عن رسم السياسات أن يضعوا مصالحهم في الاعتبار، إذ أنهم يمثلون أيضاً ما ستكون عليه الأجيال المقبلة.

٦٩ - وقد أعرب عن القلق بشأن حالات احتلال التوازن بين فرص العمل من ناحية، والباحثين عن عمل من ناحية أخرى. وعليه، يتحتم بصورة عاجلة على المسؤولين عن رسم السياسات الوطنية والدولية أن يتخذوا إجراءات حازمة لتخفيض المخدة التي ألمت بهذه الفتنة الضعيفة من السكان في المجتمع.

٧٠ - ويلاحظ أن عمل الأطفال ظاهرة واضحة في بعض البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز. ومن المسلم به أيضاً أن الضغوط الاقتصادية هي أحد الأسباب التي ترغم الأطفال على الانضمام إلى القوى العاملة دون أن يكونوا مزودين على نحو سليم وملائم بالمهارات والتعليم. وهناك أغلبية كبيرة منهم تشمل المنقطعين عن الدراسة. وفي هذا الصدد، ينبغي حتى المسؤولين عن رسم السياسات الوطنية والدولية على مكافحة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، واتخاذ إجراءات حازمة لتخفييف حدة الفقر.

الفصل السادس

الأسرة، ودورها وتقويتها وهيكلها

معلومات أساسية

٧١ - الأسرة هي أهم بيئة يدين لها الشخص بإنسانيته. وفي إطار الأسرة تتم مختلف عمليات الحياة، أي نمو الأطفال ونمائهم وحمايتهم، ومساواة المرأة ومشاركتها، ورعاية المسنين، وهي المكان الرئيسي والحاصل للعملية التعليمية، والصحة، وتلبية الاحتياجات الغذائية لكل شخص.

٧٢ - والأسرة، نظراً لتطور الأدوار المناطة بها وهيكلها وتقويتها، ذات أهمية حاسمة بالنسبة لبقاء الجنس البشري ورفاهه. كما أن الأسرة ومجتمعها المحلي وببيتها المادية مؤسسات جماعية تقليدية ينبغي المحافظة عليها وتعزيزها من أجل تحسين نوعية الحياة لجميع الأفراد، لا سيما في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

٧٣ - والأسر في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز عناصر فاعلة هامة للنمو الاقتصادي المطرد من أجل المحافظة على التنمية المستدامة على كل من مستوى الأسرة ومستوى المجتمع المحلي، فضلاً عن مستوى المجتمع. ومساهمتها في هذه العمليات أمر حاسم للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، تلعب الأسرة دوراً هاماً في نقل القيم الاجتماعية من جيل إلى جيل بوصفها عاملاً رئيسياً لإقامة العلاقات بين أفراد المجتمع، وعليه فإنها عامل محتمل للتغير الاجتماعي.

الأهداف

٧٤ - الأسرة هي المؤسسة الجوهرية وأساسية والوحدة الاجتماعية التي تلعب أدواراً حاسمة في المحافظة على المجتمع والأنسانية. وعليه، ينبغي توجيه جميع الوسائل الممكنة والمتحدة نحو حفظ وتعزيز الأسرة.

٧٥ - ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأسرة، إذ أنها العنصر الأساسي للحياة المجتمعية والتنمية الاجتماعية، وينبغي أن تعتبر المورد المجتمعي الأساسي للتنمية.

٧٦ - ينبغي لحفظ الأسرة وتعزيزها في هذا العالم الذي يتغير بسرعة، بمتkinها من مواصلة وأداء وظائف أساسية مثل (١) الوظيفة الدينية (٢) الوظيفة الاجتماعية - الثقافية (٣) تبادل المحبة، بما في ذلك عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على الأسرة (٤) دور الأسرة كملاذ للفرد (٥) الوظيفة التناسلية (٦) الوظيفة المجتمعية (٧) الوظيفة الانتاجية (٨) وظيفة حماية البيئة.

القضايا الرئيسية

٧٧ - كجزء من عملية التغيير الديمغرافي والاجتماعي - الاقتصادي السريع، تخضع أنماط تشكيل الأسرة إلى تغيير هائل، يتمثل في تغيير تكوين وهيكل الأسر. وهناك مفاهيم عديدة للأسرة في مختلف أنحاء العالم، مستمدة من شتى النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ولهذا التنوع آثاره على رسم السياسات وعلى البرامج التي تتناول الأسرة وتنمية الأسرة.

٧٨ - ويحق للأسرة، بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، أن يوفر لها المجتمع والدولة، الحماية. وفي هذا الصدد، هناك عدد كبير من الأسر التي تنتهي إلى القطاع الضعيف من السكان. ومن بينها الأسر القائمة على أحد الوالدين والتي يكون ربها شخص غير متعلم، والأسر الفقيرة التي يكون لديها أفراد معوقون، والأسر التي تفرق بين أفرادها ظروف عملهم، وأسر اللاجئين والمشردين، إلى غير ذلك.

التوصيات

٧٩ - بالنظر إلى مختلف تشكييلات الأسر في إطار عملية التنمية الاجتماعية المعقدة، يتحتم إيجاد تفهم محدد لأدوارها في المجتمع المتغير في إطار هذا التنوع.

٨٠ - وفي إطار الأوضاع الإنمائية القائمة اليوم في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، يرتأى أنه من المحتمم مواصلة الجهود لتغيير الموقف، لا سيما مواقف الرجل، بشأن المسؤوليات داخل الأسرة، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وتعزيز مكانة المرأة، ونمو الأطفال وحمايتهم. ومن الملاحظ كذلك أنه ما زال هناك حاجة إلى التشجيع على إشراك الرجل مشاركة كاملة في جميع مجالات مسؤوليات الأسرة.

٨١ - واعترافاً بأن برامج تنظيم الأسرة قد تجاوزت أهدافها الأصلية المتعلقة بالحد من الخصوبة، يوصى بتوسيع نطاق برامج تنظيم الأسرة على نحو رسمي واضح لكي ينصب التركيز مباشرة على تنمية الأسرة وتعزيز رفاهها: احتياجاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعلمية وغير ذلك من الاحتياجات.

٨٢ - وهناك حاجة محسوسة إلى الاعتراف بأن الأسرة هي أصغر وحدة في المجتمع، وهي العنصر الأساسي لنجاح التنمية، وعليه، يوصى بإعداد سياسات واستراتيجيات وطنية وأقلية ودولية لاستخدام الأسرة كوحدة أساسية وجوهرية لتخفيض وتغطية برامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٨٣ - وفي هذا الإطار نفسه، هناك حاجة إلى البدء في مشاريع خاصة يعترف فيها بالأسرة كمؤسسة للتخفيض، لتنفيذ وتقديم الأنشطة الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة بها. ومن شأن تطوير رفاه الأسرة أن يحسن بدوره رفاه أفرادها، التي تقوم على أساسها رفاه الشعب.

٨٤ - واعترافاً كذلك بدور الأسرة بوصفها المؤسسة الاجتماعية الأساسية في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، هناك خطوات ملموسة ينبغي أن تتخذ على سبيل الاستعجال لتعزيز وحماية تماسك الأسرة، ولتعزيز وإدامة دور الأسرة كوحدة إنتاج وإنجاز.

٨٥ - وبالنظر إلى الدور الاستراتيجي للأسرة في برامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ينبغي أن توضع على سبيل الاستعجال سياسات واستراتيجيات لتعريف الأسرة كوحدة جوهرية في تعليم الأطفال وإعدادهم للحياة الاجتماعية، وبوصفها الوحدة الأولية لرعاية المسنين، وللاعتراف بأسرة بوصفها أدلة الرئيسية لنقل المعايير والتقييم فيما بين الأجيال.

٨٦ - وينبغي للسلطات الوطنية والدولية أن تتخذ خطوات عاجلة لتحسين تفهم مدى تعقد موضوع رفاه الأسرة وللعمل بسرعة على وضع قياسات ملائمة لرفاه الأسرة.

الفصل السابع

حقوق الإنجاب، والصحة التناسلية وتنظيم الأسرة

معلومات أساسية

٨٧ - على الرغم من أن العديد من البلدان قام بتنفيذ برامج واسعة النطاق ومكثفة في مجال تنظيم الأسرة على مدى السنين، لا يبدو أن الوصول إلى هذه البرامج فيما يتعلق بالصحة التناسلية وحقوق الإنجاب بالنسبة للمرأة قد حظي بالقدر الكافي من الاهتمام. ففي البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، والبلدان النامية بوجه عام، تُشيَّع حالات اعتلال ووفاة الأمهات.

٨٨ - وقد تبيَّن أيضًا أن الأسباب الطبية لوفاة الأم ليست سوى البُعد البارز بين حشد كبير من المشاكل. فهي تتأثر ببراءة الأحوال الاقتصادية الاجتماعية - أو الحرمان منها - في مجال التغذية وفي مجال الخدمات الصحية، وفي مجال رعاية صحة الأم أثناء فترة الحمل والولادة.

٨٩ - ويلاحظ أيضًا أن الكثير من الناس يسلِّمون بأن مظاهر الأنوثة والرجلولة والسلوك الجنسي متراقبة بشكل وثيق، وأنها عوامل تؤثِّر على الصحة الجنسية والصحة التناسلية. وتنظيم الأسرة معترف به أيضًا على نطاق واسع بوصفه وسيلة لـلوقاية بالحقوق التناسلية والنهوض بصحة الأم والطفل.

٩٠ - إن النهج المتكامل فيما يتعلق بالصحة التناسلية، وتنظيم الأسرة، والتنمية، كما يدعوه العديد من المحافل الدولية، يدعو إلى فهم مشترك للعلاقات فيما بينها. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة ملحة إلى تحسين الالتزام السياسي والإجراءات التنفيذية، وهذا يتطلب، من المسؤولين عن رسم السياسات والمخططين في مجال الصحة التناسلية المتكاملة، وتنظيم الأسرة والتنمية الوطنية، فهما شاملاً للروابط القائمة بين حالة المرأة الصحية، وحقوق المرأة دورها، والمرأة كمورد بشري.

الأهداف

٩١ - زيادة وعي القراء والأفراد بالمخاطر التي تتعرض لها المرأة في عملية الإنجاب لا سيما في حالات الحمل والولادة.

٩٢ - تكريس مفاهيم الأسرة الصغيرة والسعيدة والناجحة، ومن ثم تصمُّح هذه المفاهيم جزءًا لا يتجزأً من مواقف المرأة ومعتقداته فضلاً عن المجتمع.

٩٣ - ترسِّيخ برامج الرعاية بالصحة التناسلية وتنظيم الأسرة عن طريق تشجيع جميع المؤسسات على أن تكون دوافعها ذاتية وأن تعتمد على نفسها، وأن يكون تنظيم الأسرة والرعاية الصحية التناسلية جزءًا لا يتجزأً من رسالتها وشعارها وبرامجها التي تخدم بها مجتمعاتها.

٩٤ - تحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية التناسلية وتنظيم الأسرة، بما في ذلك توفير وسائل منع الحمل لتلبية الطلب عليها، الأمر الذي سيساعد القراء على تحقيق العدد المنشود من الأطفال والمباعدة بينهم.

٩٥ - تقديم معلومات كافية عن الصحة التناسلية للمرأهقين مما يوجههم إلى اتباع حياة تناسلية صحية.

القضايا الرئيسية

٩٦ - إن فهم العوامل المتصلة بالصحة التناسلية يقود إلى عناصر موضوعية ينبغي اعتبارها أهدافاً للبرنامج في مجال تعزيز الصحة التناسلية وتنظيم الأسرة. فأولاً، ينبغي زيادة المعرفة بجميع ما يمكن أن يكون هناك من عوامل أساسية تتسبب في عمليات الإنجاب غير السليمة، وبالظروف الضرورية والمطلوبة للصحة التناسلية، وبقيمة مفهوم الأسرة الصغيرة، ومزايا استخدام وسائل منع الحمل وآثاره الجانبية السلبية المحتملة. وثانياً، ينبغي تشجيع تقبل الجهود والسلوك مما يدعم الصحة التناسلية وتنظيم الأسرة. وثالثاً، ينبغي تعزيز الإجراءات التي تدعم وتسهل رعاية الصحة التناسلية وتنظيم الأسرة، بما في ذلك علاج العقم. ورابعاً، هناك حاجة ماسة إلى تثقيف المراهقين والشباب في مجال الصحة التناسلية.

التوصيات

٩٧ - إن هناك حاجة كبيرة وماسة إلى إعداد وسنّ قوانين تتعلق بتحديد سنّ أدنى عند أول زواج، واتخاذ تدابير ملموسة للترغيب عن الحمل المبكر والإنجاب المبكر.

٩٨ - ويطلب إلى المسؤولين عن رسم السياسات على الصعيد الوطني تصميم استراتيجيات ملائمة لزيادةوعي جميع أفراد الأسرة بالاهتمامات والحقوق التناسلية للمرأة. والمسؤولون عن رسم السياسات مدعون أيضاً إلى تصميم أنشطة ملائمة لتزويد المراهقين بالمعلومات وتوعيتهم فيما يتعلق بالرعاية الصحية التناسلية وكفالة وصولهم إلى الخدمات في هذا المجال.

٩٩ - وينبغي اتخاذ تدابير ملائمة لتحسين نوعية خدمات تنظيم الأسرة بصورة منتظمة، وكفالة توفير أوسع نطاق ممكن من الخيارات أمام المستفيدين من تلك الخدمات، وكذلك أكثر التكنولوجيات ملائمة بحيث تكون مأمومة ومقبولة ومعقولة من حيث التكلفة. ويوصى أيضاً بتوسيع معلومات شاملة ودقيقة إلى السكان عامة، والقيام بمتابعة فعالة لمن يحتاج إليها. وهناك حاجة كبيرة، في هذا الصدد، إلى توفير القائمين على تلك الخدمات.

١٠٠ - وننظراً لأن برامج تنظيم الأسرة هي في جوهرها برامج لرفاه الأسرة وتنمية الأسرة، فإنه يوصى على سبيل الاستعجال بأن تدمج في برامج تنظيم الأسرة المبادرات المتعلقة بالأمومة المأمومة وبقاء الطفل.

١٠١ - وبالنظر إلى الحالة الراهنة للمشاكل في مجال تنمية الأسرة، فإن من اللازم التأكيد على تعزيز حقوق المرأة والطفل داخل الأسرة، فيما يتعلق بتنمية الأسرة.

١٠٢ - ويوصى بقوة بضرورة تحسين نوعية وشمول المعلومات المتعلقة بتنظيم الأسرة، وتوفير النوعية الملائمة من الخدمات للأفراد، وللقرناء، وللفئات الفرعية من السكان التي لا تحصل على القدر الكافي من تلك الخدمات.

الفصل الثامن

الصحة والوفيات

معلومات أساسية

١٠٣ - يلاحظ أن معدل العمر المتوقع تحسن على مدى العقود الماضية تحسناً كبيراً في معظم البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز. وهذا لا يعكس تحسناً مباشراً وكبيراً في مجال الرفاه فحسب، ولكنه أيضاً يقلل من العبء الاقتصادي الذي يشكله العمال غير الأصحاء والغياب عن العمل بسبب المرض. ولكن يلاحظ أيضاً أن العدد المتزايد من كبار السن بحاجة إلى مزيد من الاهتمام لا سيما فيما يتعلق بتعرضهم للإصابة بأمراض تنكسية، وكذلك فإن من المفزع ذلك الخطر الوخيم الذي ينذر به انتشار الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)، والزيادات في حدوث بعض أنواع الأمراض التي يسببها استهلاك التبغ والكحول والمخدرات - مما يستدعي تغييراً في نمط المعيشة.

٤ ١٠٤ - ويلاحظ أن معدل الوفيات دأب على الانخفاض في معظم البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز. على أن هناك بعض فئات من السكان داخل بلدان ما، وشعوبها بأكملها في بعض البلدان لا تزال فيها معدلات الاعتلال والوفيات مرتفعة إلى حد مفزع. وقد ارتفعت معدلاتبقاء الطفل ارتفاعاً كبيراً على مدى السنوات، إلا أنه يلاحظ أن معدلات وفيات الرضيع والأطفال في بعض البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز لا تزال ضمن المعدلات العليا. ويلاحظ تحقيق إنجازات مرممة في الجهود الرامية إلى تخفيض معدلات وفيات الأمهات. إلا أن هناك حاجة ماسة إلى الأخذ بنهج جديدة للتعجيل بخطى المحاولات في هذا الصدد. وعلى الرغم من هذا التحسن الملحوظ، لا تزال هناك مشاكل صحية كبيرة. وتتمثل هذه المشاكل في سوء تخصيص الأموال العامة، والجور في الخدمات الصحية الأساسية، وانعدام الكفاءة في تقديم الخدمات الصحية، والتكلفة الباهضة للخدمات الصحية. وفيما يتصل بالأمراض المذكورة أعلاه، هناك فلق بين فيما يتعلق بالوصول إلى الرعاية الصحية، وإن كان من المسلم به أنها لم تتح بعد للجزء الأكبر من سكان العالم.

الأهداف

١٠٥ - السعي إلى تحقيق مزيد من التطورات في مجال الرعاية الصحية الأولية حتى يتتسنى تعزيز الوصول إلى الخدمات وتوفرها بالنسبة للسكان عامة، وحتى تتحسن نوعية هذه الخدمات وتظل معقولة من حيث التكلفة بالنسبة لغالبية العظمى من السكان.

٦ ١٠٦ - السعي إلى تعزيز بقاء الطفل وحمايته ونمائه بالمعنى الشامل، بما في ذلك تخفيض معدلات وفيات الرضيع، وتقديم خدمات تحصين الأطفال الشامل.

٧ ١٠٧ - تخفيض معدلات الاعتلال والوفيات بين الأمهات من خلال برامج مختلفة، وإتاحة الوصول على أوسع نطاق ممكن إلى الرعاية الصحية للأمهات لجميع قطاعات السكان.

٨ ١٠٨ - التقليل من حالات الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز، من خلال أشمل وأنجع الوسائل، بما في ذلك الثقافة الجماهيرية التي ترمي إلى تغيير السلوك

الجنسى الذى ينطوى على مخاطر شديدة، والبحث العلمي والطبي للوصول إلى العلاج الملائم، وتنمية الروابط الأسرية والمسؤولية الأسرية.

١٠٩ - تقديم خدمات الرعاية الصحية الملائمة للقطاعات الضعيفة من السكان في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وهي القطاعات التي لا تزال معرضة للأمراض المعدية والتنفسية.

القضايا الرئيسية

١١٠ - تشكل وفيات الأمهات احدى المشاكل الرئيسية بين النساء في سن الإنجاب في معظم البلدان النامية. وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن معدلات الوفيات بين الأمهات، في معظم البلدان المتقدمة النمو، منخفضة بشكل ملحوظ بالمقارنة بالمعدلات في البلدان الأقل نمواً. ويتبين أيضاً أنه إلى جانب الأمراض، فإن المضاعفات المتصلة بالاجهاض تكمن وراء ارتفاع معدلات الوفيات بين الأمهات في البلدان الأقل نمواً.

١١١ - وعلى الرغم من أن معدلات وفيات الرضع والأطفال في العديد من البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز قد انخفضت بشكل ملحوظ، يتبيّن أن ارتفاع المعدلات يعزى إلى الفقر وسوء التغذية وإلى حالات الحمل المتواترة والمتحدة للأجنحة، والجهل بالنظافة السليمة والتصحّح، وعدم كفاية المرافق الصحية، وتعزيز بصورة غير مباشرة إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

١١٢ - ويلاحظ أنه يتم تحقيق تقدم كبير في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز في مجال تحسين الوصول إلى العناصر الأساسية للرعاية الصحية الأولية وفي إتاحة الخدمات الصحية العلاجية الأساسية، وهذا ينعكس في الزيادات المستمرة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة في معظم أنحاء العالم. وفيما يتعلق بالتدابير الصحية الوقائية، يلاحظ أيضاً أنه على الرغم مما أحرز من تقدم، فإن قطاعات كبيرة من السكان، ومعظمها في البلدان الأقل نمواً، تفتقر إلى الخدمات العامة، مثل المياه النقية ومرافق الخدمات الصحية، وهي من ثم أكثر عرضة لخطر الأمراض المعدية.

١١٣ - وفيما يتعلق بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وبوجه خاص فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز، يلاحظ أن حالات الإصابة بهذه الأمراض لا تزال مرتفعة، بل وتتصاعد في بعض البلدان. ويلاحظ أيضاً، أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز، ينذر بأخطار وخيمة.

الوصيات

١١٤ - من الجدير بالذكر أن توفير الرعاية الصحية الأولية يتسم بأهمية قصوى في الجهود الرامية إلى زيادة تخفيض معدلات الاعتلال والوفيات. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن بعض البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز نجحت في الاستفادة من المتطوعين وتوظيفهم في هذا المسعى، ومن ثم يوصى بنشر الخبرات المكتسبة في هذا المجال على الصعيد الدولي، لا سيما لدى البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز حيث الجهد في هذا المجال ملحة للغاية.

١١٥ - وفي العديد من البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز ينبغي بذل جهود خاصة من أجل تأمين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية للجمهور عامه وبوجه خاص للمناطق الجغرافية النائية لقطاعات معينة من السكان. وفي ضوء ذلك ينبغي للمؤولين عن رسم السياسات على الصعيد الوطني والدولي اتخاذ إجراءات جادة وملموسة لزيادة تحسين الإمكانيات القائمة للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية

لتشمل تلك المجالات. وفيما يتعلق بالتدابير الوقائية، من المهم أن تقوم البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات العامة، من قبيل المياه النقية والمرافق الصحية والتحصين.

١١٦ - وبالنظر إلى المحنـة التي ألمت بالغالبية العظمى من الأطفال في العالم النامي، لا سيما أطفال البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، ينبغي أن تكـافـت الحكومـات الوطنية ومجتمعـات المـانـحـين الدولـيين في بذل الجـهـود في مجال بقاء الطـفـل ونمـائـه وحماـيـته.

١١٧ - ولـما كانت مـسـأـلة نـمـاء الطـفـل لا تـرـكـز على الصـحة الـبدـنية فـحـسـبـ، بل يـنـبـغـي أـيـضاـ أن تـشـمـل صـحـته العـقـليـة وـنـمـائـهـ العـقـليـ. يـنـبـغـيـ أن تـعـهـدـ لـلـحـكـومـاتـ الـوـطـنـيـةـ وـالـوـكـالـاتـ الـدـولـيـةـ، كـلـماـ أـمـكـنـ ذـلـكـ، إـلـىـ التـعـاـونـ وـتـنـسـيقـ الـعـمـلـ بـيـنـهـاـ لـتـوـسـعـ نـطـاقـ بـرـاجـحـاـ الـمـتـعـلـقـةـ بـنـمـاءـ الطـفـلـ إـلـىـ ماـ وـرـاءـ حدـودـ الـهـدـفـ الـحـالـيـ الـذـيـ يـقـفـ عـنـ سـنـ الـخـامـسـةـ.

١١٨ - وبالـنـظـرـ إـلـىـ أـنـ الـظـرـوفـ وـالـحـالـاتـ الـتـيـ تـضـعـ فـيـهاـ الـأـمـهـاـتـ موـالـيدـهـنـ هـيـ، فـيـ الـجـزـءـ الـأـكـبـرـ مـنـ الـبـلـدـاـنـ الـأـعـضـاءـ فيـ حـرـكـةـ دـعـمـ الـانـحـيـازـ، غـيـرـ مـرـضـيـةـ الـبـتـةـ، وـأـنـ النـسـبـةـ الـكـبـرـىـ مـنـ الـوـلـادـاتـ تـشـرـفـ عـلـيـهـاـ قـاـبـلـاتـ غـيـرـ مـتـدـرـبـاتـ، فـإـنـ الـحـكـومـاتـ الـوـطـنـيـةـ وـالـوـكـالـاتـ الـدـولـيـةـ مـدـعـوـةـ إـلـىـ أـنـ تـتـخـذـ عـلـىـ الفـورـ إـجـرـاءـاتـ جـادـةـ لـتـنـفـيـذـ "ـمـبـادـرـاتـ الـأـمـمـ الـمـأـمـوـنةـ". وـهـيـ مـدـعـوـةـ أـيـضاـ إـلـىـ أـنـ تـتـجـاـوزـ عـلـىـ الغـورـ الـمـرـاحـيـةـ الـحـالـيـةـ وـالـبـرـامـجـ الـمـوـضـوـعـةـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ، وـذـلـكـ عـنـ طـرـيقـ تـعـبـةـ الـمـجـتمـعـ وـإـشـراـكـهـ فـيـ تـلـكـ الـبـرـامـجـ وـالـأـنـشـطـةـ.

١١٩ - ويـوصـىـ الـمـسـؤـولـونـ عـنـ رـسـمـ السـيـاسـاتـ بـتـكـرـيـسـ اـهـتـمـامـهـمـ لـتـقـديـمـ الـحـمـاـيـةـ الـلـازـمـةـ لـجـمـيعـ الـأـشـخـاصـ،ـ وـخـاصـةـ الـفـئـاتـ الـضـعـيفـةـ مـنـ فـيـروـسـ نـقـصـ الـمـنـاعـةـ الـبـشـرـيـةـ/ـإـلـيـدـزـ وـغـيـرـهـ مـنـ الـأـمـرـاـضـ الـتـيـ تـنـتـقـلـ بـالـاتـصالـ الـجـنـسـيـ،ـ عـنـ طـرـيقـ الـقـيـامـ بـأـنـشـطـةـ مـكـثـفـةـ فـيـ مـجـالـ وـسـائـطـ الـإـعـلـامـ الـجـمـاهـيـريـ وـالـاتـصالـ بـيـنـ الـأـفـرـادـ،ـ تـرـمـيـ إـلـىـ تـقـديـمـ الـمـعـلـومـاتـ وـإـلـىـ تـغـيـيرـ الـمـوـاقـفـ وـالـسـلـوكـ فـيـ نـهـاـيـةـ الـمـطـافـ.

١٢٠ - وإـدـراكـاـ لـتـزاـيدـ حـوـادـثـ إـلـاصـابـةـ بـالـأـمـرـاـضـ الـتـيـ يـسـبـبـهاـ استـهـلاـكـ التـبغـ وـالـكـحـولـ وـالـمـخـدرـاتـ،ـ وـالـأـمـرـاـضـ الـتـنـاسـلـيـةـ،ـ فـإـنـ صـانـعـيـ الـقـرـارـاتـ عـلـىـ الصـعـيـدـ الـوـطـنـيـ وـالـدـولـيـ مـدـعـوـونـ إـلـىـ تـشـجـيـعـ أـسـالـيـبـ الـحـيـاةـ الـصـحيـةـ،ـ لـاـ سـيـماـ لـدـيـ الـمـعـرـضـيـنـ لـتـلـكـ الـأـمـرـاـضـ.

١٢١ - وـفـيـ الـمـرـاحـةـ الـراـهـنـةـ مـنـ الـتـنـمـيـةـ الـوـطـنـيـةـ وـالـإـقـلـيمـيـةـ،ـ يـصـبـوـ السـكـانـ بـوـجـهـ عـامـ إـلـىـ تـحـسـينـ ذـوـعـيـةـ الـخـدـمـاتـ الـصـحـيـةـ وـالـطـبـيـةـ.ـ وـلـلـوـفـاءـ بـهـذـاـ "ـالـمـطـلـبـ الـجـدـيدـ"ـ فـإـنـ الـمـسـؤـولـيـنـ عـنـ رـسـمـ السـيـاسـاتـ،ـ سـوـاءـ فـيـ الـقـطـاعـيـنـ الـعـامـ وـالـخـاصـ أـوـ فـيـ الـمـنـظـمـاتـ غـيـرـ الـحـكـومـيـةـ،ـ مـدـعـوـونـ إـلـىـ بـذـلـ جـمـيعـ الـجـهـودـ الـلـازـمـةـ وـالـمـلـمـوـسـةـ لـتـحـقـيقـ هـذـاـ الـغـرضـ.ـ كـذـلـكـ فـإـنـ جـمـيعـ مـنـ يـهـمـهـ الـأـمـرـ مـدـعـوـونـ إـلـىـ إـجـراءـ اـسـتـعـراـضـاتـ اـنـتـقـادـيـةـ لـلـمـعـاـيـرـ الـقـائـمةـ لـنـوـعـيـةـ الـخـدـمـاتـ آـخـذـيـنـ فـيـ الـحـسـبـانـ اـحـتـيـاجـاتـ الـأـجـيـالـ الـمـقـبـلـةـ.

الفصل التاسع

توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية

معلومات أساسية

١٢٢ - يؤثر أسلوب التنمية على الهجرة ونمط توزيع السكان الناجم عن ذلك. والهجرة والتحضر عنصران أصيلان في عملية التنمية. وفي ضوء هذا، يلاحظ أنه، ولئن كانت الهجرة من الريف ومن الحضر إلى الحضر من الأشكال الهامة للتحرك الحيزي في بلدان كثيرة، فقد تركز الاهتمام بصورة رئيسية على التدفقات من الريف إلى الحضر، نظراً لمساهمتها في نمو السكان في المناطق الحضرية.

١٢٣ - والهدف الرئيسي لاستراتيجيات التنمية العامة هو تنمية فرص للعمل تكون أكثر انتاجية في مجالات مختارة. ولذلك، يتبعي تركيز الاهتمام في المجالات الأقل تطوراً حتى يمكن توجيهه تدفق البشر نحو أهداف أدق.

الأهداف

١٢٤ - ضمن توزيع أكثر توازناً للسكان بتشجيع التنمية المستدامة في المناطق الريفية والحضرية في آن واحد، مع الاهتمام بصورة خاصة بتعزيز العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، ومواصلة الحد من دور عوامل الدفع في تدفقات الهجرة من أجل تشجيع نمو المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية.

١٢٥ - المحافظة على التوازن المناسب بين السكان والعوامل البيئية في المدن والمناطق، ويلزم توجيه السياسات الملائمة نحو زيادة التنمية المستدامة.

القضايا الرئيسية

١٢٦ - يلاحظ أن انخفاض الانتاجية والضغط على الأراضي في المناطق الريفية، يؤديان إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية والمناطق الريفية الأخرى على السواء. وفي المناطق الحضرية، نجد أن حالات اجهاد البيئة هي سبب التحرك في كثير من الأحيان. غير أن أنشطة التنمية ستظل تشجع التوزيع غير المتوازن للسكان بقدر ما تظل تلك الأنشطة مركزة حيزياً في المناطق الحضرية.

١٢٧ - ويلاحظ كذلك أن سياسات توزيع السكان ينبغي أن تكون جزءاً من استراتيجيات التنمية العامة. وبالتالي، يجب أن توجه تحركات السكان لضمان التوازن بين توزيع السكان والعوامل البيئية المدرجة في عمليات التنمية.

١٢٨ - وقد أوضحت التجربة أن حدوث تحركات السكان يرجع إلى أسباب تتراوح بين الكوارث الطبيعية والصراعات الداخلية. ونظراً لطبيعة تحركات المشردين داخلياً، فإنهم يجدون أنفسهم أحياناً كثيرة في حالات ضعف خاصة.

الوصيات

١٢٩ - يلزم وضع سياسات واستراتيجيات لتعزيز التوزيع المتوازن للسكان وتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات الزامية. وفي هذا الصدد، يوصى بأن يراعي صانعوا القرارات في مجال السياسة العامة

أن تحديد التوازن الملائم يتوقف، في الواقع، على عوامل عديدة منها العوامل الجغرافية والاجتماعية - الاقتصادية والبيئية.

١٣٠ - وبالنظر إلى الاتجاهات السائدة في النمو السكاني، وعلى وجه التحديد فيما يتصل بآثار التنمية على نمو سكان المناطق الريفية وشبه الحضرية، يتضح أنه يلزم وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات، على سبيل الاستعجال، ل توفير الهياكل الأساسية والخدمات الملائمة لعدد متزايد من سكان المناطق الريفية وشبه الحضرية. ونظراً للنمو السريع لسكان المناطق الحضرية، هناك حاجة ملحة لبذل الجهود لتحسين نوعية حياة سكان المدن من خلال تحسين إدارة المناطق الحضرية.

١٣١ - ويوصى بضرورة وضع السياسات والاستراتيجيات على النحو الملائم، في مجال الاقتصاد الكلي والتنمية الاجتماعية بهدف معين لضمان ألا تؤدي هذه السياسات والاستراتيجيات إلى تركز سكاني غير مستصوب.

١٣٢ - ونظراً للارتفاع النسبي لمعدل البطالة والعملة الناقصة في العديد من البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز. وفي ضوء التوصيات الواردة أعلاه، يوصى بأن تقوم السياسات العامة وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية بمعالجة وتعزيز قدرة المناطق الحضرية والريفية على استيعاب العمالة. وعلى نفس المنوال، ينبغي أن يولي المسؤولون عن رسم السياسات اهتماماً خاصاً ل توفير المساعدة الخاصة للمجموعات المهاجرة الضعيفة.

١٣٣ - وإذاء ظاهرة تحرك أعداد كبيرة من البشر من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وحيث أن السياسات الحضرية تشجع على استيعاب هؤلاء المهاجرين في التيار الرئيسي للتنمية الحضرية، من المحبذ بقوة أن يسعى مقررو السياسات الوطنية إلى تهيئه فرص جذابة لحياة أفضل في المناطق الريفية. ويعتقد أن من شأن هذا النوع من السياسات أن يوقف تدفق البشر إلى المناطق الحضرية ويؤدي، في الوقت نفسه، إلى تحضر المناطق الريفية كمناطق داعمة لاقتصاد المناطق الحضرية.

١٣٤ - ترويج استراتيجيات تشجع في آن واحد على نمو المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة للمناطق الريفية.

١٣٥ - الحد من مخاطر تدهور البيئة بوضع استراتيجيات ملائمة لمعالجة المشاكل الناشئة عن توسيع المستوطنات البشرية في المناطق التي تتميز بالنظم الإيكولوجية الهاشة.

الفصل العاشر

الهجرة الدولية

معلومات أساسية

١٣٦ - يلاحظ أن غالبية المهاجرين الدوليين، بما في ذلك اللاجئون، لهم طابع اقليمي، حيث يتحرك الناس بين البلدان المجاورة أو بين بلدان المنطقة الواحدة. ومع ذلك، يتزايد عدد اللاجئين والمهاجرين بين المناطق، وبخاصة المتوجهين منهم إلى البلدان المتقدمة النمو. ويلاحظ كذلك، في هذا الصدد، أن الاتجاه إلى زيادة تحرك السكان على الصعيد الدولي لم يقابله عموماً استعداد من جانب بلدان المقصد لقبول مزيد من المهاجرين المجهزين بالوثائق الالزامـة.

١٣٧ - وال الحاجة إلى إقامة عالم أفضل تسود فيه الصداقة، تتطلب اجراءات للتوقيف بين الأشخاص ذوي الأفكار والآراء المختلفة فيما يتعلق بالقواعد والأنظمة المعمول بها في بلد معين. وفي حين يعتبر قبول تدفق الأجانب مهمة انسانية، يجب النظر إلى تهيئة الظروف الاجتماعية - الاقتصادية المواتية للمهاجرين الدوليين كسياسة لها أولوية عالية في التنمية العالمية.

الأهداف

١٣٨ - زيادة فوائد الهجرة إلى الحد الأقصى وزيادة احتمال أن تؤدي الهجرة إلى نتائج ايجابية من أجل تنمية البلدان الموفدة والمستقبلة على السواء، ومراقبة المهاجرين غير المجهزين بالوثائق الالزامـة، والحلولة دون استغلال المهاجرين المجهزين بالوثائق الالزامـة، وضمان حماية حقوقهم وفقاً للقوانين الوطنية والاتفاقيات والقوانين الدولية.

١٣٩ - واستيعاب تدفقات الأشخاص بين البلدان والدول يدخل في عداد الأولويات في الحضارة العالمية ويجب أن تكون أهداف تحقيق حياة أفضل من الأسباب الرئيسية لتحرك الأشخاص بين البلدان والدول.

القضايا الرئيسية

١٤٠ - تبين أن الهجرة الدولية تؤثر في عملية التنمية وتأثر بها على حد سواء. فعندما تكون الهجرة مثبتة بوثائق، يمكن أن تعود بالفائدة على كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وتنشأ المشاكل عندما يكون المهاجرون غير مجهزين بالوثائق الالزامـة.

١٤١ - ويلاحظ أيضاً أن المهاجرين المجهزين بالوثائق الالزامـة هم الذين تنطبق عليهم الشروط القانونية المطلوبة للدخول في بلد المقصد والإقامة والتوظيف فيه، إذا انطبق ذلك عليهم. وقد حصل عدد كبير من هؤلاء المهاجرين على الحق في الإقامة الطويلة الأجل في بلدان المقصد، غير أن عدداً متزايداً منهم لا يلتزم بالمتطلبات القانونية المحددة في بلد المقصد.

١٤٢ - ومع التسلیم بالحق السيادي لكل أمة/دولة في تقرير من الذي يستطيع أن يدخل ويقيم في أراضيها، وفي تحديد الشروط التي يتم ذلك في ظلها، نجد أن تدفقات متزايدة من المهاجرين غير المجهزين بالوثائق الالزامـة أو غير النظميين الذين لا يفون بالمتطلبات التي يحددها بلد المقصد فيما يتعلق بالدخول والإقامة ومزاولة نشاط اقتصادي، تشكل مصدر قلق.

١٤٣ - ويشار قلق في الدوائر الدولية حول العدد المتزايد من اللاجئين وملتمسي اللجوء، ويجري التسلیم بضرورة مكافحة السبب الجذري لتحركات اللاجئين، مع إدانة صريحة لممارسة "التطهير الإثني"، وتأييد تقديم الحماية والمساعدة الدوليتين للاجئين.

التوصيات

١٤٤ - إن المسؤولين عن رسم السياسات مطالبون باتخاذ التدابير الازمة، عن طريق التشاور، لمعالجة المشاكل المتصلة بالمشردین دولیا نتيجة للحروب أو الصراعات الداخلية أو الكوارث الطبيعية.

١٤٥ - واعترافاً بأن الاختلافات بين البلدان تشكل في بعض الحالات اغراءً للمهاجرين المحتملين للانتقال من بلد إلى آخر، وتسلیماً بأن هذا النوع من تحركات السكان يشكل خطراً محتملاً على الوئام الإقليمي، يوصى بمنع هذا النوع من التحركات السكانية ويلزم إيلاء اهتمام خاص لتحسين الأحوال المعيشية داخل البلد.

١٤٦ - ويوصى بأن تتخذ الحكومات المضيفة الوطنية والإقليمية الاجراءات الازمة لحماية حقوق المهاجرين القانونيين وفقاً لقوانين وأنظمة الحكومة المستقبلة. ويسلم كذلك بأنه لا ينبغي إهمال حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين غير المجهزين بالوثائق الازمة ولكن ينبغي العمل بقوّة على عدم تشجيع تدفقهم.

١٤٧ - ومن المسلم به أن اللاجئين وتحركات اللاجئين يشكلون خطراً يتحمل أن يتهدد الاستقرار الدولي والوطني، ولذلك، يوصى مقررو السياسات الوطنية والدولية باتخاذ تدابير جادة لمكافحة الأسباب الكامنة وراء تحركات اللاجئين وايجاد حلول دائمة لمحنة اللاجئين. ويوصى كذلك بتوفير المساعدة الملائمة للاجئين، لا سيما اللاجئين في البلدان النامية. وفي ضوء هذا، يوصى بقيام السلطات الوطنية والدولية بالتنسيق الفعال والكافء في مجال توفير المساعدة للاجئين.

١٤٨ - وتسلیماً بظاهرة تزايد عدد المهاجرين الوافدين على البلدان المتقدمة النمو، وكذلك اعترافاً بدعائي تحركاتهم، نحث علىبذل جهود قوية لمكافحة الأسباب الجذرية في مكان المنشأ، ونحث كذلك بلدان المقصد على انماء امكانات هؤلاء المهاجرين بوصفهم موارد ها البشرية الازمة للتنمية.

الجزء الثالث

وسائل التنفيذ

الفصل الحادي عشر

تعزيز الاعلام والتعليم والاتصال في مجال السكان

معلومات أساسية

١٤٩ - إن ايجاد الوعي بأهمية القضايا السكانية والمحافظة عليه من الأمور ذات الأهمية الحاسمة على الصعيد بين الوطني والم المحلي على السواء، ولا سيما لتعزيز أهداف وأنشطة البرامج السكانية. أما على الصعيد العالمي فهو يستهدف إقامة دعم عالمي النطاق للأنشطة السكانية.

١٥٠ - وأنشطة الاعلام والتعليم والاتصال في مجال السكان لها عادة ولالية واسعة ومهام معقدة، تشمل جماهير ووسائل وقنوات اتصال كثيرة مختلفة. ويلاحظ أن هذه الأنشطة ستتطلب عدة أمور من بينها الاستعمال الملائم لما يلي (أ) أحدث "وسائل الاعلام" المتاحة، مصحوبة بآخر ما توصل اليه العلم من تقنيات الرصد، لتحقيق أقصى قدر من الفعالية؛ (ب) وسائل الاعلام المتعددة التي تستخدم جميع القنوات الممكنة وإنشاء قنوات مخصصة لتحقيق التغطية القصوى؛ (ج) وسائل الاعلام التقليدية، التي تستخدم عمليات الترفيه التقليدية لتحقيق احتياجات الاتصال للجماهير "الناطقة باللهجات المحلية" والجماهير "الأمية". وتلاحظ كذلك الأهمية البالغة للأخذ بنهج استراتيجي منسق، للأسباب المذكورة.

الأهداف

١٥١ - زيادة معرفة الفرد والجمهور بالقضايا المتصلة بالسكان وبنتائجها.

١٥٢ - احداث تغيير في السلوك والموافق بالنسبة للشخص أو المجتمع المحلي في سبيل وضع وتنفيذ تدابير لحل المشاكل المتصلة بالسكان.

١٥٣ - تشجيع المشاركة النشطة للفرد والمجتمع المحلي في تنفيذ البرامج السكانية بما في ذلك توفير المعلومات السكانية الملائمة المستقاة من قنوات متعددة والتي تفي باحتياجات محددة ذات أهداف معينة.

القضايا الرئيسية

١٥٤ - من المقبول على نطاق واسع أن الوعي الجماهيري أمر حيوي من أجل قيام الجماعات والأفراد بالتصريف بشكل بناء فيما يتعلق بقضايا السكان.

١٥٥ - ومن المسلم به أن المواقف التي تشكل أساس السلوك والآراء فيما يتصل بقضايا السكان تتكون في كثير من الأحيان في مرحلة مبكرة من الحياة، ولهذا السبب، يلزم الأخذ بنهج يبدأ قبل سن البلوغ بوقت طوويل ويعتبر التعليم في مجال السكان داخل النظام المدرسي وخارجه أحد هذه النهج.

الوصيات

- ١٥٦ - يوصى بقوة بالاستعاة باستراتيجيات الاعلام والتعليم والاتصال في تعزيز الاتصال بين الأزواج وضمان مشاركة الرجال مشاركة نشطة في تنظيم الأسرة.
- ١٥٧ - وباستعراض الاتجاهات في مجال الوعي بالصلات المتبادلة بين ديناميات السكان وأنشطة التنمية الوطنية، يوصى بضرورة الاضطلاع بمزيد من الجهود المتضادرة لزيادة هذا الوعي. وبالتالي، يوصى كذلك بتبثة مزيد من الموارد الوطنية لتلبية الطلب الملحق على تلك الأنشطة.
- ١٥٨ - ويلزم توفر تعاون دولي لتركيز الجهود من أجل وضع برامج فعالة للاتصال، أي تخطيط استراتيجي للإعلام والتعليم والاتصال من أجل القيام بعمل متزامن ومنسق، واجراء بحوث اجتماعية - ثقافية لتحديد خصائص الجماعات الرئيسية المستهدفة، ووضع رسال ملائمة لكل جماعة محددة من الجماعات المستهدفة، واستعمال قنوات الاتصال الواسعة الانتشار والفعالة.
- ١٥٩ - ويوصى على سبيل الاستعجال بأن تعتمد هيئات الإذاعة وشركات النشر الدولية شبكة عالمية شاملة للإعلام والتعليم والاتصال من أجل بث برامج مخصصة ومنتظمة للتعليم السكاني للجميع من خلال وسائل الاعلام العالمية والوطنية النطاق.
- ١٦٠ - وينبغي أن توفر الحكومات الوطنية الى جميع المدارس النظامية وبرامج التعليم غير النظامي مواد رفيعة المستوى للتعليم السكاني، تتميز بالاستجابة للمستهدفين بالخدمة.
- ١٦١ - وتطالب جميع الوكالات والمنظمات المسؤولة في المجالين الوطني والدولي بإيلاء الاهتمام للاستعاة بجميع وسائل الاتصال المتاحة، بما في ذلك الوسائل التقليدية، من أجل تلبية احتياجات محددة وتحقيق أهداف معينة في مجال الاتصال.
- ١٦٢ - ويجب العمل على إقامة مشاركة مع المنظمات المهنية في وضع سبل ابداعية وابتكارية، لتعزيز المواقف الملائمة التي تؤدي الى اتخاذ اجراءات لحل المشاكل السكانية.

الفصل الثاني عشر

بناء القدرات

معلومات أساسية

١٦٣ - الغرض الأساسي من الآليات الالزمة لبلوغ الأهداف السكانية هو توليد القدرة لدى البلدان، من خلال حكوماتها ومنظماتها غير الحكومية ومبادراتها الخاصة والشخصية، على الاختلاط ببرامج عمل تعزز تنميتها الوطنية مما يؤدي إلى تحسن نوعية حياة شعوبها. والمعتقد في هذا الصدد، أن وضع برامج متكاملة تتناول القضايا السكانية، لا سيما تنظيم الأسرة ورفاه الأسرة داخل الإطار العام للنشاط الاقتصادي المستدام، يستدعي اشتراك موظفين مدربين تدريباً ملائماً يعملون في إطار ترقيات مؤسسية فعالة. ومن المؤكد كذلك أن بناء القدرات الوطنية وتعزيز المؤسسات المحلية والإقليمية التي تتصدى لتحديات التغير السكاني نشاط يجب أن تكون له أولوية.

الهدف

١٦٤ - الهدف العام من بناء القدرات هو تحسين نوعية وعدد الموظفين المدربين في جميع قطاعات التنمية، سواء في الحكومة أو القطاع الخاص، وتعزيز أسباب الاستمرار الإداري والتنظيمي للمؤسسات الاجتماعية التي لها صلة بالسكان والتنمية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، فضلاً عن تعزيز انتاجية تلك المؤسسات.

القضايا الرئيسية

١٦٥ - هناك اعتقاد راسخ بأن بناء القدرات الوطنية في مجال المهارات الإدارية والتخطيط الاستراتيجي أمر حاسم لضمان الانتقاء السليم للأفراد المدربين وتوزيعهم، من أجل زيادة الفعالية المؤسسية إلى أقصى حد.

١٦٦ - وتبين أن الاتجاه في الآونة الأخيرة نحو لا مركزية السلطة في كثير من البرامج الوطنية للسكان والتنمية وبصفة خاصة في البرامج الحكومية وفي البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحاجة إلى موظفين مدربين لمواجهة المسؤوليات الجديدة على جميع المستويات الإدارية.

١٦٧ - ومن المسلم به أن عدم كفاية القدرات المحلية في كثير من البلدان وفي بعض المناطق يعرقل عملية وضع سياسات وبرامج وخطط عمل للسكان والتنمية، كما يعطل تنفيذها ورصدها.

الوصيات

١٦٨ - أعرب عن قلق عميق إزاء استمرار نقص الموارد المخصصة لجهود تنمية السكان والأسرة، سواء وطنياً أو دولياً، بنوًّه على النحو الواجب بالزيادة المطردة في الحاجة إلى الموارد الالزمة لبرامج تنمية السكان والأسرة - وبصفة خاصة في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز. لذلك جرى توسيع نطاق الدوائر العاجلة التي أصدرتها محافل دولية سابقة - لا سيما الدوائر التي تدعو إلى توفير التزام سياسي قوي من جانب مقرري السياسة الوطنيين والوكالات الدولية بتبعة وتحصيص موارد كافية لتلبية هذه المطالب المتزايدة على نحو ملائم.

١٦٩ - ولوحظت ضرورة توسيع قاعدة الموارد بإدراج المشاركة المجتمعية ومشاركة القطاعات الأخرى في البعد من أجل تلبية جميع الاحتياجات الالزمة لتنفيذ البرامج السكانية.

١٧٠ - وإدراكاً لدور مختلف الوكالات والمؤسسات وجماعات العمل خارج المستويين الوطني والإقليمي، يوصى بالعمل على أسرع وجه ممكن على تعزيز وزيادة تنمية المشاركة بين الحكومات وجماعات العمل خارج نطاق الحكومة - بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية - في وضع الخطط وتنفيذها، وفي تقييم تدابير التدخل في برامج السكان والتنمية.

١٧١ - وتمسكاً بمبدأ السعي إلى الاكتفاء الذاتي في تعينة الموارد الوطنية وتحصيصها توصي بقوة الحكومات الوطنية للبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بأن تظل الموارد الوطنية هي المصدر الأول للتمويل. ومن المسلم به أن الموارد الإضافية ستظل عنصراً أساسياً، لا سيما الموارد التي يكون منشؤها المجتمع الدولي والبلدان المتقدمة النمو. وفي هذا الصدد، وردت إشارة إلى المؤتمرات الإقليمية للسكان التي تشدد على أهمية المساعدة الدولية في مجال تعينة الموارد الالزمة لبرامج السكان. وتم توجيه انتباه المسؤولين عن رسم السياسات الوطنية والدولية إليها.

الفصل الثالث عشر

التكنولوجيا والبحث والتطوير

معلومات أساسية

١٧٢ - من المستصوب أن يستخدم البحث والتطوير في مجال السكان أحد التكنولوجيات ذات الصلة، وينبغي توجيههما نحو تحسين رفاه السكان.

١٧٣ - وهناك اعتقاد راسخ بأنه ينبغي وضع سياسات وبرامج السكان والتنمية على أساس من المعرفة السليمة. ومن المسلم به كذلك أن البحث في مجال السكان وتنمية الأسرة يستدعي طائفة واسعة من التخصصات، من أجل قياس وتحليل اتجاهات حياة السكان والأسرة، من أجل إيجاد مدخلات برنامجية أكثر سلامة وفعالية، ومن أجل تحسين إيصال الخدمات حسب الظروف السائدة في مختلف البيئات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية.

١٧٤ - وهناك إدراك لضرورة تعزيز نقل تكنولوجيا تنظيم الأسرة على النحو الملائم من الشمال إلى الجنوب. وقد أدركت البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز الحاجة الملحة لتنمية اعتمادها على الذات في مجال التكنولوجيا الملائمة لتنظيم الأسرة، باستخدام المعرفة القائمة والوسائل المحلية لمنع الحمل من ناحية، وبتعزيز درايتها الفنية في إدارة واستخدام التكنولوجيا المحسنة لتنظيم الأسرة، من ناحية أخرى.

الأهداف

١٧٥ - الهدف النهائي من إجراء البحوث وتطبيق التكنولوجيا في التنمية الوطنية هو الإسهام في عملية وضع سياسات وبرامج شاملة ومتكاملة للسكان والتنمية تراعي فيها العوامل الهيكيلية الكلية والعوامل الأسرية الجزئية، فضلا عن الاعتبارات الأخلاقية.

١٧٦ - والأهداف الرئيسية من البحث والتطوير هي: (١) تعزيز جمع البيانات والقدرات على التحليل، وتوسيع نشر البيانات؛ (٢) زيادة تطوير البحوث البيولوجية - الطبية؛ (٣) دعم البحث والتطوير في المجال الاجتماعي - الاقتصادي؛ (٤) بدء تكنولوجيا وسائل منع الحمل وتطويرها وتعزيز نقل تكنولوجيا صنع تلك الوسائل؛ (٥) خلق المبادرة بوضع مؤشرات لرفاه الأسرة بما يناسب كل بلد وتطوير تلك المؤشرات.

القضايا الرئيسية

١٧٧ - رغم أوجه التحسن الهامة التي تحققت خلال العقودين الماضيين في جمع البيانات الديمografية وتحليلها، من المسلم به أنه ما زال يتطلب إنجاز قدر كبير من العمل ذي الأهمية الحاسمة، وبصفة خاصة في مجال معدل وفيات الرضع، ومعدل الوفيات بين الأمهات، والبيانات المتعلقة برفاه الأسرة.

١٧٨ - ورغم الاعتراف بأوجه التقدم الكبيرة في ميدان البحوث البيولوجية - الطبية، من المعتقد أن الأمر سيتطلب بذل جهد كبير في مجموعة واسعة التنوع من الأنشطة لضمان إتاحة الفرصة لكل الناس لتحقيق سلامة الصحة التناسلية والإبقاء عليها، وممارسة حقوقهم الأساسية في تنظيم الخصوبة بأمان وطوعية.

١٧٩ - وهناك اعتقاد راسخ بأن الحاجة الملحة تدعو إلى تعزيز البحوث التي تعتبر أساسية لتصميم ورصد السياسات والبرامج السكانية في المجتمعات المحلية، لضمان جملة أمور منها أن تلبي احتياجات الأسرة

والمجتمع المحلي والمجتمع بأسره في مختلف الظروف الاجتماعية - الاقتصادية، وأن تلبي احتياجات المرأة والفئات الضعيفة والهامشية والتي لا تصلها الخدمات بالكامل.

١٨٠ - ويتبيّن من خبرة البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز أن جميع الجهود في مجال البحث والتطوير موجهة نحو تنمية رفاه الناس، لذلك فإن رفاه الأسرة هو أساس رفاه الناس. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الأخذ بنَهْج في رفاه الأسرة بما يعبر عن الخبرة المكتسبة في برنامج تحظيم الأسرة.

التوصيات

١٨١ - في حين لوحظ أن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز قد قطعت شوطاً كبيراً في اختيار التكنولوجيات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، يجري البحث على أن يصبح نقل هذه التكنولوجيات إلى البلدان التي تحتاجها هو أحد الأولويات في التعاون الدولي.

١٨٢ - واعترافاً بجهود البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز في ميدان التعليم، من المعتقد بقوة أنه مازال يلزم وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات شاملة لتنمية الموارد البشرية، من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأسرة والمجتمع المحلي والبلد.

١٨٣ - وتمشياً مع ما تقدم، توصي الحكومات والوكالات المانحة بأن تدعم التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز وبين الشمال والجنوب في مجالات التمويل وتدريب الموظفين والمرافق التقنية وبناء المؤسسات، بل وفي مشاريع البحث المشتركة، لا سيما في الدراسات التعاونية.

١٨٤ - وينبغي التوسيع في إتاحة ونشر نتائج وبيانات البحوث فيما بين البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بوجه خاص، والبلدان النامية عموماً. وفي ضوء ذلك يوصى بتخصيص الجهود باستمرار لتحسين نوعية البيانات، بحيث يقف صانعو القرارات في مجال السياسة على أحدث الحقائق السائدة على جميع المستويات.

١٨٥ - وتوصي الحكومات والصناعات في القطاع الخاص ووكالات تنظيم الأدوية بتعزيز البحث بشأن جموع وسائل تنظيم الخصوبة، بما في ذلك الأساليب الحالية التي تحكم المراقبة الخاصة بالمرأة وأساليب الخاصة بالذكور، حسب المبادئ الأخلاقية والمعايير التقنية المقبولة دولياً، وإدراج منظور المرأة في جميع مراحل عملية البحث. ومن المنشود إلى أبلغ حد التعاون بين مؤسسات البحث والصناعة في القطاع الخاص.

١٨٦ - ومن المستصوب بقوة أن يتولى كل بلد عضو في حركة عدم الانحياز وضع مؤشرات لرفاه الأسرة، خطوة أولى في العملية الطويلة لتنمية الأسرة.

١٨٧ - وفيما يتعلق بالبحث في مجال السكان، لوحظت المساهمات الكبيرة التي قدمت حتى الآن. وفي ضوء ذلك يوصى المسؤولون عن رسم السياسة بزيادة التزامهم بتوسيع البحوث بشأن أساليب منع الحمل التي يستخدمها الذكور، وتوسيع أو إنشاء خدمات أكلينيكية فعالة ومتقدمة تتكيف مع الاحتياجات المحددة للرجل. كذلك يوصى، بشأن مسألة البحث، بزيادة البحث فيما يتعلق بمعارضات الإجهاض وما يتصل بذلك من أنماط الاعتلal والوفيات.

الفصل الرابع عشر

العمل الوطني

معلومات أساسية

١٨٨ - هناك رأي شائع مفاده أن العمل الوطني الذي تضطلع به البلدان للتصدي لمشاكلها السكانية الخاصة في إطار أوسع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة يشمل العمل المنسق الذي تضطلع به الحكومات الوطنية أو السلطات الإقليمية أو المحلية، أو المنظمات والمؤسسات والرابطات والاتحادات أو المجتمعات المحلية.

الأهداف

١٨٩ - السكان هم ذخر التنمية الوطنية الرئيسي، ولذلك يصبح التزام كل من يعنيه الأمر على جميع المستويات ضرورياً لتعزيز برامج السكان والتنمية.

١٩٠ - وتدعم الحاجة إلى التصدي لمشاكل السكان بعمل فعال ومتضاد في إطار سياسة وطنية للسكان، وإلى إشراك القاعدة الشعبية في وضع وتنفيذ خطط العمل في مجال السكان.

١٩١ - وال الحاجة ماسة إلى تلبية الطلب المتزايد على الموارد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

١٩٢ - ويعتبر الحصول على موارد كافية للقضاء على المشاكل السكانية، بما في ذلك طلب السكان لخدمات تنظيم الأسرة ولجميع الخدمات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى المتعلقة بتنمية الأسرة.

القضايا الرئيسية

١٩٣ - هناك اعتراف بأن الحكومات الوطنية مسؤولة بالدرجة الأولى عن تصميم وتنفيذ وتقدير السياسات والبرامج السكانية الوطنية. بيد أن من الملاحظ أن الاعتماد الزائد على القطاع الحكومي قد يسبب اختناقًا. ومن الملاحظ أيضًا وجود إدراك متزايد بأن فرص نجاح السياسات السكانية تقل على المدى الطويل إذا كان المستفيدون لا يشاركون بالكامل في تصميمها ثم تنفيذها.

التوصيات

١٩٤ - توصى الحكومات بزيادة الوعي بقضايا السكان التي ينبغي إدماجها في خطط وسياسات التنمية الوطنية؛ مما يعني أن تصبح التنمية الوطنية منصبة على الناس وتدور حول الأسرة. وينبغي توجيه كل عمل يقوم على أساس السياسة السكانية نحو المساعدة في تشجيع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وتحفيض الفقر، وحفظ البيئة، ومراقبة نمو السكان، والتوزيع السكاني المتوازن.

١٩٥ - وإدراكاً للدروس المستفادة من أكثر البرامج السكانية تقدماً لدى البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، يوصى بدعاوة جميع القادة، على كل المستويات، إلى الالتزام شخصياً بهمة بالترويج للأخذ بتنظيم الأسرة طواعية وإباحته، والاضطلاع بدور قوي ومستمر وبالغ الواضح في هذا المجال. ويوصى فضلاً عن ذلك بدعاوة القادة الدينيين وغيرهم من قادة المجتمعات المحلية على جميع المستويات بالقيام بدور قوي ومتصل وبالغ الواضح في الترويج للأخذ بتنظيم الأسرة طواعية وإباحته.

١٩٦ - ولدى استعراض التجارب السابقة في تعبئة الموارد، واعترافا بالشحة المفزعية في موارد البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، يوصى بقوة بأن تأخذ الحكومات الوطنية بشكل حاسم بزمام المبادرة في وضع نهج مرنة وابتكارية لتخصيص الموارد. كذلك يوصى في ضوء هذا بأن يسعى المسؤولون عن رسم السياسة الوطنية بحماس بالغ إلى الدمج بين جميع الأنشطة المتعلقة ببرامج السكان وتنمية الأسرة.

١٩٧ - ومن الملحوظ أن الإنصاف في تخصيص الموارد ما زال يمثل قضية هامة لدى البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، ولذلك فإن صانعو القرارات السياسية في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز مدعون إلى اتخاذ تدابير فعالة في مجال السياسة تكفل الإنصاف في تخصيص الموارد الوطنية والإقليمية. ويوصى كذلك بأن تبذل السلطات الوطنية ودون الوطنية قصارى جهدها لتأمين وصول الخدمات إلى من يحتاجونها.

الفصل الخامس عشر

المشاركات مع القطاعات غير الحكومية

معلومات أساسية

١٩٨ - يتزايد التسلیم بضرورة المشاركة في مسائل السكان والتنمية بين الحكومات والتنظيمات غير الحكومية التي تتتألف من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمعات المحلية.

١٩٩ - وقد يكون للتنظيمات غير الحكومية في بعض مجالات الأنشطة السكانية والإثنائية مزايا نسبية بالمقارنة بالوكالات الحكومية، إما لما لها من خبرة في مجال الدعوة أو لأنها تسبق الحكومات في تنفيذ البرامج أو لأنها تمثل وتفاعل مع قطاعات تقدم إليها خدمات هزيلة ويصعب الوصول إليها من خلال القنوات الحكومية.

الأهداف

٢٠٠ - تعزيز قيام مشاركات وثيقة الروابط وفعالة بين الحكومات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والجمعيات المهنية والمنظمات غير الحكومية في مجال إدارة الأنشطة التعاونية، ولاسيما في القطاعات والمناطق التي يصعب الوصول إليها.

٢٠١ - زيادة مساهمة المنظمات غير الحكومية في تنفيذ البرامج السكانية، مثل التعليم والرعاية الصحية الأولية وتنظيم الأسرة.

٢٠٢ - تشجيع اعتماد المجتمعات المحلية على الذات في إقامة الأنشطة الإنمائية وتحقيقها ووضع ميزانيات لها وتنفيذها.

القضايا الرئيسية

٢٠٣ - يلاحظ أن المنظمات غير الحكومية تشتهر بفعالية في شتى عناصر البرنامج السكاني، وكانت في كثير من الحالات عوناً على كفالة تحقيق أهداف السياسات الوطنية.

٤ ٢٠٤ - ويعتقد أن الحكومات قد تأمل، من تسليمها بالمساهمة القيمة المقدمة من القطاع الخاص وبالتماسها مزيداً من مجالات التعاون الفعال من حيث التكاليف وذي الفائدة المتبادلة، في تعزيز كفاءة الأنشطة السكانية والإثنائية.

٢٠٥ - وفيما يتعلق بمنظمات المجتمعات المحلية، يلاحظ أنها قد تتفاوت من بلد إلى بلد. فقد ساعدت الحكومات في بعض البلدان على إنشائها، بل وأنشأتها المجتمعات المحلية ذاتها في بلدان أخرى. وينظر إليها عموماً على أنها تلبّي احتياجات الأسر والأفراد، ودورها مسلم به تسليماً واسعاً ومشجعاً.

الوصيات

٢٠٦ - ينوه على الوجه اللائق بما تقدمه مشاركة المجتمعات المحلية من مساهمة مهمة، بما في ذلك مساهمة المنظمات غير الحكومية، في إنجاح البرامج الإنمائية الوطنية وبرامج السكان وبرامج البيئة. ومن

ثم يوصى بـإلحاح بتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية في البرامج الوطنية والسكانية والبيئية.

٢٠٧ - وثمة إدراك لمسيس الحاجة إلى تعاون الحكومات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في إنشاء مراافق وخدمات للرعاية الصحية في مجال الإنجاب تكون متاحة ومعقولة التكلفة ومقبولة للمجتمع المحلي ولكل القراء وللأفراد بالتساوي.

٢٠٨ - ويلاحظ ما للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من إمكانيات كبيرة وأدوار يضطلعان بها حالياً في البرامج السكانية في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز وفي البلدان النامية الأخرى. ومن ثم، فإن مقرري السياسة على الصعيدين الوطني والإقليمي مطالبون بإلحاح تشجيع وتعزيز التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٢٠٩ - ويؤكد على التسليم بأنه إذا كانت مشاركة المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أساسية، فإن المسؤولية عن الأنشطة المتصلة بالسكان، بما في ذلك توفير خدمات تنظيم الأسرة، تقع بالدرجة الأولى على كاهل الحكومة الوطنية ضمن المجالات الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية عموماً. كما يؤكد من جديد على أن مسؤوليات الحكومات الوطنية في هذا المجال تنصب على تصميم السياسات والبرامج السكانية وتنفيذها وتقييمها، ولذا يوصى بأن تكفل السياسات والاستراتيجيات الوطنية قسمة منافع التنمية بين أكبر عدد ممكن من فئات السكان. كما يؤكد من جديد على أن السياسات والاستراتيجيات ينبغي أن تعمل كموجة لتنمية الأنشطة المناسبة للحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية.

٢١٠ - ويوصى أيضاً بالقيام على نحو عاجل بتعزيز وزيادة تنمية المشاركات القائمة حالياً بين الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في مجالات المرأة والسكان والتنمية.

الفصل السادس عشر

التعاون الدولي

معلومات أساسية

٢١١ - من الأمور المؤكدة أن التعاون الدولي في مجال السكان يضم، إلى جانب المساعدة التقنية والمالية المقدمة من الوكالات الثنائية والمتحدة الأطراف إلى الأنشطة السكانية في البلدان النامية، أشكالاً أخرى من التعاون تتعلق ب المجالات مثل الهجرة الدولية ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز). ومن الواجب المحتم تعزيز تدفقات المعونات التساهليّة الآتية من المانحين الثنائيين المتعددي الأطراف من أجل تخفيف حدة الفقر والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

الأهداف

٢١٢ - إن الهدف العام للتعاون الدولي هو التوسيع إلى أقصى حد في تقاسم الخبرات بشأن البرامج السكانية، من خلال زيادة التعاون وتعزيز المشاركة ومن خلال توليد المزيد من الموارد لتلبية الاحتياجات السكانية وإلئمانية الدائبة التزايد باستمرار في البلدان النامية.

القضايا الرئيسية

٢١٣ - إن تنسيق المساهمات الدولية في مجال السكان والتنمية هو مسؤولية الحكومات بالدرجة الأولى. ويُعتقد اعتقاداً راسخاً في هذا الصدد أن أداء هذه المهمة يستلزم تعاون جميع المانحين والمشاركين الفاعلين، بما في ذلك الوكالات المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة وهيئاتها.

٢١٤ - ومما يؤسف له أن البلدان المانحة لم تحقق سوى تقدم ضئيل في السنوات الأخيرة في الوفاء بالمستوى المتفق عليه وهو تخصيص ٧٪ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي كمساعدة إلئمانية رسمية للبلدان النامية، وأن النسبة التي خصصها المانحون من هذه المساعدة للأنشطة السكانية لم ترق إلى المستويات المتفق عليها، باستثناء بضع حالات.

الوصيات

٢١٥ - انطلاقاً من البديهيّة الأساسية القائلة أن الاحتياجات إلى الموارد تزداد باستمرار، وأن الموارد المخصصة للبرامج السكانية والإلئمانية في البلدان النامية عموماً، والبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحيازخصوصاً، ينبغي ألا تثبت عند مستوى محدد أو أن تقل، فإنه يوصى بأن تعمل الجهات المانحة الدولية على زيادة مساهماتها ومواردها المخصصة للبرامج السكانية.

٢١٦ - ويُوصى بتعزيز إطار وآليات المؤسسة الوطنية والدولية والحفاظ عليها وتنميتها لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي دون إلزام الموارد اللازمة للتصدي للقضايا السكانية والإلئمانية.

٢١٧ - وإقراراً بالمحافل الدولية السابقة التي وجهت فيها الدعوات بشأن إنشاء مشاركات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وإدراكاً لإمكانات التي يمكن الحصول عليها من هذه المشاركات، فإن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى عليها ولا شك أن تقوم بصياغة وتفضيل سياسات ملائمة لتعزيز هذه العلاقات.

٢١٨ - ويلاحظ أن من واجب البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ألا تركن إلى مجرد المساعدة المقدمة من البلدان المتقدمة النمو، وخاصة حكومات الشمال. ويلاحظ أيضاً أن فضلات كبيرة قد تحققت في مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولذا فمن المطلوب توسيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه عاملاً مهماً لحفظ التعاون، وبعدها ذا بال من أبعاد تعبيئة الموارد الدولية. ويُوصى في السياق نفسه بأن ينشئ الجميع شكلًا عالميًّا من أشكال المشاركة والتعاون ينطوي على ترتيبات ثنائية ومتحدة الأطراف وثلاثية الأطراف.

٢١٩ - يُطلب إلى مقرري السياسات المتعلقة بالقرارات الوطنية والدولية النظر في إمكانيات تجديد دعوة الوكالات والدول المساهمة حالياً والتي يمكن أن تسهم في المستقبل إلى زيادة تنمية وتعزيز التعاون الدولي في البرامج المتصلة بالسكان.

٢٢٠ - وينبغي أن تلتزم الحكومات بزيادة الجهود الراهنة وتعزيزها والشروع في برامج جديدة وعملية للتعاون، بما في ذلك وسائل تنفيذ مثل هذا التعاون. وينبغي أن يراعى في هذا التعاون الأخذ بنهج تدرجية ومرنة، يتم في البرامج أو المشاريع بمقتضاهما النظر في أنشطة قابلة للتنفيذ يبادر بها عدد من البلدان النامية، مادامت أبواب هذه البرامج أو المشاريع مفتوحة أمام جميع البلدان النامية.

الفصل السابع عشر

متابعة أعمال المؤتمر

التوصيات

٢٢١ - يُطلب إلى جميع الجهات المعنية الاستعانة إلى أقصى حد بجميع الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعنى بالسكان، المعقود في دنباسار في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، بغية إنجاح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المزمع عقده في القاهرة بمصر في عام ١٩٩٤.

٢٢٢ - ومن الضروري الالتزام بقوية بكفالة تنفيذ جميع التوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعنى بالسكان، المعقود في دنباسار يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ تنفيذاً كاملاً.

٢٢٣ - والأمم المتحدة ووكالاتها، ولاسيما صندوق الأمم المتحدة للسكان والجهات المانحة الأخرى، جديرة بتقدير كبير لمساعدتها المهمة المقدمة لبرامج السكان وتنظيم الأسرة في البلدان النامية والبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز على وجه الخصوص. ولما كان من المتوقع أن يلزم المزيد من المساعدة من صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإنه يُطلب إلى جميع الحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى زيادة مساهماتها في الصندوق.

٢٢٤ - ويُوصى بأن تعطى اندونيسيا، بصفتها رئيساً لحركة عدم الانحياز، ولاية إحالة توصيات الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعنى بالسكان إلى وكالات الأمم المتحدة المختصة وإلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقدها في نيسان/أبريل ١٩٩٤، واتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات لكفالة إيلاء الاعتبار الملائم للتوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعنى بالسكان وتنفيذها.

٢٢٥ - وبغية إنجاح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده في القاهرة في عام ١٩٩٤، يوصى بأن تقيم حركة عدم الانحياز محفلاً أثناء انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في عام ١٩٩٤ لكفالة إيلاء الاعتبار الملائم للتوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعنى بالسكان وتنفيذها.

٢٢٦ - وتقرر تقديم التوصيات المذكورة أعلاه إلى رؤساء الدول أو الحكومات وإلى المجتمع الدولي عن طريق الآليات والإجراءات المتبعة. وفضلاً عن ذلك، يُؤمل أن ينظر رؤساء الدول أو الحكومات في هذه التوصيات على النحو الملائم لاتخاذ إجراءات من أجل إنجاح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة بمصر في عام ١٩٩٤.

المرفق الثاني

دعم حركة عدم الانحياز للتعاون بين الجنوب والجنوب
في ميدان السكان وتنظيم الأسرة، الذي اعتمدته المؤتمر
الوزاري لحركة عدم الانحياز المعني بالسكان المعقود في
بالي في الفترة من ٩ الى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

ألف - مقدمة

شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً متزايداً بإنشاء وتعزيز مخططات التعاون المباشر بين البرامج القطرية لبلدان حركة عدم الانحياز الرامية إلى تعزيز التنمية. وبلغ هذا التشديد ذروته في مؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ففي هذا الاجتماع، وللمرة الأولى في مثل هذا التجمع الواسع الرفيع المستوى، كان التعاون بين الجنوب والجنوب بشأن تعزيز التنمية أحد المواضيع الرئيسية التي تركزت عليها المناقشات. وقد أكدت "رسالة جاكارتا: دعوة إلى العمل الجماعي وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية" التي تم الخوض عنها المؤتمر، على أنه "قد أصبح من المحتم انتقال بؤرة الاهتمام في العلاقات الدولية صوب تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية".

وكان موضوع السكان أحد المبادرات القليلة التي تصدّى لها هذا المؤتمر على وجه التحديد باعتباره مجالاً ينبغي أن يتأسس فيه مثل هذا التعاون المتعدد الأطراف. ودعا المؤتمر إلى عقد اجتماع وزاري لمعالجة مسألة تكثيف عملية تبادل المعلومات عن السياسات والبرامج السكانية لبلدان حركة عدم الانحياز، فضلاً عن تنظيم ترتيبات التعاون والمساعدة بين الجنوب والجنوب. كما كان الهدف من وراء عقد الاجتماع الوزاري أن يخدم غرضاً ثانياً - هو تهيئة البلدان الأعضاء للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٤.

وعقب اجتماع القادة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، قامت اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي لحركة عدم الانحياز ببيانها ما خلص إليه المؤتمر من نتائج، وأحاطت علماً باستعداد حكومة إندونيسيا لاستضافة اجتماع للخبراء من أجل التحضير للاجتماع الوزاري المعني بالسكان. وعقد هذا الاجتماع في تموز/يوليه ١٩٩٣، وأعد سلسلة من التوصيات المتعلقة بالتعاون بين الجنوب والجنوب وغير ذلك من القضايا.

وكان المنطلق الأساسي الذي استندت إليه هذه التوصيات هو وجوب زيادة التعاون المباشر بين بلدان عدم الانحياز في وضع وتحسين برامجها السكانية. ولم يعالج الخبراء مسألة ما إذا كان ينبغي أن يحدث ذلك، وإنما كيف يمكن إنجاز ذلك.

وحدد اجتماع فريق الخبراء ثلاثة عشرة "وسيلة" للتعاون بين الجنوب والجنوب في ميدان السكان. وبعض هذه الوسائل موجود بالفعل؛ وبعضها الآخر يستحسن إعداده. وكل من هذه الوسائل أو النهج يمثل طريقة لتبادل الأفكار فيما يتعلق بالأنشطة والبرامج السكانية - على نحو يمكن البلدان من التعرف على خبرات الآخرين والاستفادة منها.

وبعد مناقشة وسائل التعاون، تناول اجتماع فريق الخبراء بصورة موجزة مسألة تمويلها أيضاً.

باء - وسائل التعاون

هناك عدد من مختلف وسائل التعاون بين البلدان في ميدان السكان. ويرد فيما يلي وصف لثلاث عشرة من هذه الوسائل، وإن كانت هذه القائمة لا تعتبر وافية.

إن أحد الشروط الأساسية لجمعية وسائل التعاون فيما بين البلدان في ميدان السكان هو الاستعداد المتبادل، أو الانتتاح. فلا بد أن تتمتع البلدان بالانفتاح الذهني، والرغبة في مشاركة الآخرين، والرغبة في التعلم من الآخرين.

يتمثل شرط ثان في توفر لغة مفهومة بصورة متبادلة. فلدي تعلم وسائل الاتصال، عندما لا تكون اللغة المستخدمة هي اللغة الأولى للفرد، يتحتم عادة أن يتم ذلك. منفصلاً عن عملية تنفيذ التعاون المتصل بالسكان - وقبل التنفيذ. وقد يكون من الممكن تعلم اللغة كجزء من البرنامج. وفي حالات أخرى، ولا سيما عندما تكون أشكال التعاون كثيفة جداً يشارك فيها عدد كبير من الأفراد، من الممكن الاستعانة بمترجم من البلد الأصلي أو من داخل البلد المتكلّي.

وبالنسبة لبعض وسائل التعاون التالية، من المستحسن وضع آليات لتنفيذها على الصعيد دون إقليمي، فضلاً عن الصعيدين الإقليمي والعالمي، وذلك حسب الاحتياجات واللغة والتكلفة وغير ذلك من العوامل. وفضلاً عن ذلك، من المستحسن أيضاً وضع آليات لتنفيذ مخططات تعاون مماثلة تنشأ بين المنظمات غير الحكومية في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وأيضاً بين الحكومات.

١ - برامج التدريب

بعد تدريب الموظفين على مهارات محددة أكثر النهج اتساماً بالطابع التقليدي وإن كان لا يزال يكتسب أهمية، مما يمكن من خلاله بلدان حركة عدم الانحياز أن تساعد كل منها الأخرى. وغالباً ما يكون محتوى البرامج القائمة ذا طبيعة طبية أو ديمografية. وهذا النوع من المحتوى يميل لأن يكون صالحاً لأغراض التدريب وتبادل الخبرات فيما بين البلدان، لأن التغيرات من برنامج لآخر تكون غالباً ضئيلة.

وبالمقارنة بالمحتوى الطبيعي والديموغرافي، فإن محتوى السياسات العامة والإدارة في برامج تنظيم الأسرة، والهجرة، وغيرها من البرامج السكانية، تمثل لأن تكون أكثر اختلافاً ببعضها عن بعض، لأنها، مشروطة، إلى حد كبير بالهيكل والعمليات الاجتماعية - الثقافية والسياسية. ومع ذلك، قد تكون بعض المبادئ الإدارية والخبرات والمعارف والمهارات، في بعض الحالات، متماثلة بين البرنامج إلى حد يكفي للسماح بأن يكون التدريب في بلد ما قابلاً للاعتماد والتطبيق في برنامج للسكان في بلد آخر.

٢ - جولات الرصد والدراسة

إن مفهوم "جولة الرصد والدراسة" قد نشأ عن عدم الرضا عن نمط الزيارات أو "الجولات" التي تجري فيما بين البلدان، والتي يقوم فيها فرد أو مجموعة أفراد من بلد ما بزيارة بلد آخر، والالتقاء ببعضة مسؤولين وربما القيام برحلة ميدانية قصيرة لرصد بعض جوانب البرنامج أثناء تنفيذه. وكان الشعور سائداً بأن مثل هذا البرنامج لا يؤدي عادة إلى تعليم الزوار أو المستقبليين ما يكفي لأن يجعل هذه الرحلة جديرة بالاهتمام.

وجولة الرصد والدراسة هي خليط من الرصد المنظم لعناصر منتقاة من البرنامج مع دراسة فكرية للأحداث المرصودة. فعلى سبيل المثال، يمكن لجولة رصد ودراسة تتصل ببرنامج لتنظيم الأسرة أن تضم ما يلي:

١ - توجيهها قصيراً نسبياً، يوفر للمشاركين نظرة عامة لأنشطة برنامج تنظيم الأسرة في البلد.

٢ - رصد ميداني في موقع ميداني أو إثنين، يتركز بصورة رئيسية على المستوى الشعبي العامي. ويرصد المشاركون بعضاً من الأنشطة المتكاملة التي يمولها المجتمع المحلي لتنظيم الأسرة والخدمات الصحية، واجتماعات التخطيط والتقييم على مستوى القاعدة، وغير ذلك من الأحداث، التي تشكل كلها برنامج تنظيم الأسرة في القرية. وبينما تكون المكاتب والمواقع الميدانية التي ستتم زيارتها متصلة باهتمامات المشاركين وخلفياتهم. وتتاح الفرص لإجراء حوار مفتوح مع المتقطعين، ومع أهالي القرية الآخرين، وقادة المجتمع المحلي، وموظفي البرنامج من جميع المستويات. ويختتم كل يوم بجلسة لتوحيد الآراء من أجل مساعدة الناس على فهم البرنامج بصورة أفضل، وعلى الشروع في وضع أفكار لتحسين أنشطتها الخاصة المتعلقة بتنظيم الأسرة. وتشكل هذه الزيارات الجزء الأكبر، الذي يضاهي، من أي جولة للرصد والدراسة.

٣ - حلقة عمل ختامية، لمواصلة مساعدة المشاركين على إعادة بناء خبرتهم الميدانية وتوحيد أفكارهم بشأن ما سيفعلونه لدى عودتهم إلى الوطن. وهذه هي المرحلة التي يتوجب فيها على المشاركين أن يكونوا مبدعين من خلال ممارسة التحليل والتركيب والتقييم. وفي معظم الحالات، يعد المشاركون خطة من نوع ما تبين التحسينات التي يزمعون إدخالها في أحد جوانب برامج تنظيم الأسرة في بلدانهم.

ويمكن اجراء جولات أخرى للرصد والدراسة ذات هيكل مماثل من أجل دراسة جوانب أخرى من برنامج سكاني يتضمن نشاطاً خاصاً بالمجتمع المحلي، مثل مخطط لعمليات الهجرة، أو تعليم المجتمع المحلي، أو برامج للصحة الريفية.

وتختلف جولة الرصد والدراسة عن البرنامج التدريبي من حيث أن الهدف ليس تعلم مهارة أو مجموعة من المهارات المحددة مسبقاً. بل إن الهدف بالنسبة لكل مشارك يتمثل في التفكير المبدع في التحسينات التي يمكنه إدخالها في برنامج بلده الخاص أو وكالته الخاصة. فالرصد المنظم لجوانب منتقاة لبرنامج آخر، وإتاحة الفرصة أمام المشاركين لمناقشة ما رصدهم مباشرة مع المنفذين الميدانيين، والفرص العديدة لمناقشة الرصد والقضايا الأعم مع المنسقين ومع نظرائهم الذين ينتمون إلى بلدان أخرى وينحدرون من خلفيات مختلفة، تشكل جميعاً مغامرة فكرية فريدة، ومناخاً يظهر داخله، هذا التفكير الإبداعي.

٤ - المساعدة التقنية

إن الأشخاص الذين يعملون باستمرار في تنفيذ جاذب من جوانب برنامج سكاني وطني يكتسبون خبرة عملية واسعة فيعلمون ما ينجح وما لا ينجح. ويمكن أن تكون هذه المعرفة مفيدة إلى أقصى حد بالنسبة للبلدان الأخرى التي تكون برامجها السكانية أقل تطوراً، والتي تود اختصار عملية التجربة والخطأ في تحديد أفضل سبيل لخطيط وتنفيذ الأنشطة، ولتحقيق أهدافها دون تكرار الأخطاء نفسها التي وقع فيها الآخرون.

وربما كانت أكثر السبل فائدة من حيث إمكانية تقديم مساعدة تقنية من بلد إلى آخر، تلك التي تتصل بمختلف نظم التشغيل والدعم التي تتضمنها عمليا كل البرنامج. فعلى سبيل المثال، كل برنامج تنظيم الأسرة تضم بالفعل وحدات مسؤولة عن الموظفين، وعن التدريب، والإعلام والتعليم والاتصال وخدمات وسائل منع الحمل، وما إلى ذلك؛ ويمكن للموظفين ذوي الخبرة من وحدة ما في بلد ما أن يساعدوا الوحدة المناظرة في بلد آخر في عمليات تقييم ما تفعله وفي استكشاف تحسينات يمكن إدخالها عليها. وبإضافة إلى ذلك، هناك بعض المهام، مثل التطوير المؤسسي وتحطيط وإدارة مشاركة المجتمع المحلي، التي تكون أكثر وأحسن تطورا في برامج بعض البلدان منها في بلدان أخرى.

ولهذا النوع من المساعدة التقنية هدف واقعي آخر؛ فغالبا ما يعود الخبرير الاستشاري إلى برنامج بلده الخاص وقد تعلم أفكارا جديدة يكون بمقدوره عندئذ أن يطبقها. ومن ناحية أخرى، ينبغي للخبرير الاستشاري أن يقوم بنقل التكنولوجيا تبعا لاحتياجات كل بلد بوجه خاص.

ويميل مقدموا المساعدة التقنية الأكثر اتساما بالطابع التقليدي، من الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، إلى امتلاك نوع مختلف تماما من خبرة العمل الأساسية - سواءً أوسع نطاقا في منظورها، أو أكثر تخطيا للحدود الوطنية، أو كلاهما. وينبغي أن ينظر إلى المساعدة التقنية المقدمة من برنامج للسكان أو لتنظيم الأسرة إلى برنامج آخر باعتبارها مكملة لأنواع الأكثر اتساما بالطابع التقليدي؛ فكلاهما مفيد، ولكن في أغراض مختلفة.

٤ - التدريب الداخلي

من الناحية التاريخية، تتمثل أكثر الوسائل شيوعا لتعلم كيفية إنجاز مهمة أو مجموعة من المهام في مراقبة شخص آخر يتمتع بالفعل بالكفاءة الالزمة في ذلك. وقد ثبت أن هذا الأسلوب في التعلم فعال في بلداننا، سواء كان في سياق مراقبة طفل لوالده، أو في وضع برنامج رسمي للتدريب المهني. غير أن اللجوء إلى مساعدة الموظفين من برنامج سكاني في بلد ما على مشاطرة آناس من بلدان أخرى خبراتهم لم يستخدم بعد بوصفه نهجا ثابتا.

ومن الممكن إيجاد شكل من أشكال التعاون فيما بين البلدان، يقوم فيه فرد من بلد ما بمراقبة قرينه - أي شخص في وضع مماثل تماما - في بلد آخر، والتعلم منه. فمن الناحية الجوهرية، يقتضي المتدرب فترة من الوقت مع قرينه، يراقبه ويناقشه. ومن خلال الخبرة المباشرة والتفاعل الاجتماعي، تتاح للمتدرب فرصة كبيرة لفهم عمليات العمل المعقدة والدقيقة. ويمكن تطبيق هذا النهج بالنسبة لأشخاص يحتلون مختلف المواقع العليا أو الوسطى في المكاتب المركزية أو الإقليمية، أو لأولئك الذين يحتلون المواقع الدنيا مثل العاملين الميدانيين أو المشرفين عليهم.

٥ - التدريب الرفيع المستوى الطويل الأجل

إن قادة البرامج السكانية الوطنية وغيرها غالبا ما يكونون قد اكتسبوا فهمهم الواسع لقضايا السكان من خلال التعليم الرفيع المستوى الطويل الأجل الذي تلقوه في البلدان المتقدمة النمو. وكثير من الجامعات والمؤسسات في بلدان حركة عدم الانحياز تكيف برامجها، بصورة جزئية على الأقل، بحسب احتياجات الطلاب الأجانب.

وكثير من الجامعات والمؤسسات في بلدان حركة عدم الانحياز توفر الآن برامج للطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا في المجالات المتصلة بالسكان. وبطبيعة الحال، فإن هذه البرامج تهدف في المقام

الأول إلى زيادة كمية المعارف والمهارات السكانية الداخلية وتحسين نوعيتها. وفي بعض الحالات، وصلت هذه البرامج الآن إلى مرحلة القدرة على توفير دراسات رفيعة المستوى يمكن أن تتسق بأهمية بالنسبة للسكان في بلدان أخرى.

وقد تشكل اللغة عقبة ممكنة أمام هذا النوع من التعاون، وإن تكون بأي حال من الأحوال عقبة لا يمكن تخطيها.

٦ - الاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل

يمكن للتعاون فيما بين الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز أن يتخذ شكل مختلف أنواع تجمعات الأشخاص - الحلقات الدراسية، حلقات العمل، المؤتمرات وما إلى ذلك. ويمكن أن تعقد هذه التجمعات بصورة منتظمة أو دورية أو غير منتظمة. ويمكن أن يحضر هذه الاجتماعات المسؤولون عن رسم السياسات في البرامج السكانية، بهدف اقتسام خبراتهم في وضع وتنفيذ وتعديل مختلف أنواع السياسات السكانية. أو يمكن أن تعقد هذه الاجتماعات على مستويات أدنى، فتضم خبراء في مختلف جوانب تنفيذ السياسات.

٧ - الزيارات الرفيعة المستوى

يتمثل نوع مختلف من التعاون في الزيارات التي يقوم بها الوزراء وغيرهم من الشخصيات الرفيعة المستوى. ومن الواضح أن مثل هذه الزيارات ترمي إلى مجموعة من مختلف أنواع الأهداف، وقد لا يكون بعضها صلة بالبرامج السكانية، أو قد تكون صلتها طفيفة بهذه البرامج. ولكن ضمن سياق الأهداف السكانية لهذه الزيارات، فإنها يمكن أن تكون مفيدة للبلدين، إذا أحسن تخطيطها. فعلى سبيل المثال، تتيح هذه الزيارات فرصاً فريدة لتعزيز الالتزام السياسي ولتعبئة الموارد البشرية وغيرها من الموارد من أجل البرنامج السكاني.

٨ - الدراسات الاستقصائية خارج الحدود الوطنية والبحوث المشتركة الأخرى

توجد سبل يمكن من خلالها لبلدان حركة عدم الانحياز أن تتعلم من بعضها البعض هو المشاركة في دراسات ترمي إلى مقارنة بعض جوانب البرنامج السكاني في مختلف البلدان. وأحد النماذج الأساسية لذلك هو الدراسات الاستقصائية الديموغرافية والصحية المتعددة البلدان - التي يقتصر كل منها على بلد ما، وإن كانت تتضمن مع ذلك معلومات مقارنة من بلدان مختلفة. وتوجد ثمة أنواع أخرى من الدراسات المتعددة البلدان - البيولوجية - الطبية والإدارية والديموغرافية وما إلى ذلك - التي يمكن أن تسهم في معرفتنا ببعضنا ببعض، وبالتالي في معرفتنا بالتقدم والمشكلات السكانية في بلداناً نفسنا.

٩ - شراء وسائل منع الحمل وغيرها من اللوازم والمعدات، وتبادلها ومنحها وإقراضها

من المرجح أن معظم لوازم وسائل منع الحمل التي لا تصنع محلياً تأتي من البلدان المتقدمة النمو. وقد أنشأت الآن بلدان كثيرة في حركة عدم الانحياز قدراتها التصنيعية الخاصة بها. وحيثما تميز نوعية المنتجات بالجودة وتكون القدرة الانتاجية أكثر من احتياجات الاستهلاك الداخلي، فإن بلدان حركة عدم الانحياز يمكن أن تساعدهم بعضها البعض بالحصول على وسائل منع الحمل من بعضها البعض.

وينطبق الشيء ذاته على أنواع أخرى من اللوازم والمعدات المستخدمة في البرامج السكانية. فمن ناحية، توجد بعض أصناف منتقاة تتصل بالبرامج السكانية بوجه خاص مثل الكتبيات الفنية والمعدات الجراحية وما إلى ذلك؛ ومن ناحية أخرى، توجد أصناف مطلوبة فعلاً لأي نوع من البرامج، من مشابك الأوراق إلى المركبات.

١٠ - الانتاج المشترك لوسائل منع الحمل والسلع الطبية ذات الصلة

بالنسبة للبلدان الكبيرة التي تضم أعداداً كافية من مستخدمي وسائل منع الحمل، تكون وفورات الحجم كافية لتبرير تصنيع وسائل منع الحمل محلياً. أما بالنسبة للبلدان الأصغر، فالامر يختلف كذلك. ويمكن عقد اتفاقيات لتشجيع البلدان المجاورة على التعاون بمختلف السبل من أجل انتاج وسائل منع الحمل

المشاركة في إنشاء مصانع منفردة، والتخطيط المشترك للقدرة الانتاجية للعديد من مختلف أنواع مواطن الحمل، وما إلى ذلك.

ويمكن استخدام النهج ذاته بالنسبة للسلع الأخرى المتصلة بالبرنامج السكاني.

١١ - التعاون في مجال التسويق والتبادل التجاري

يمكن بيع سلع البرامج السكانية، التي تنتج في أحد البلدان، في منطقة أخرى من العالم، تكون فيها اتصالات البلد المنتج بمستوى الحد الأدنى. ويمكن لبلد آخر من البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز له علاقات أوثق مع المنطقة الأخرى، أن يساعد في التسويق أو التبادل التجاري. وبالمقابل، يمكن للبلد المنتج أن يمد شريكه في حركة بلدان عدم الانحياز بالسلعة بأسعار أدنى بكثير، مما يستفيد منه كلا البلدين.

١٢ - تبادل المعلومات

إن أقل النهج تكلفة، مع أنه أهمها/أحداها نفعا، للتعاون فيما بين البلدان هو تقاسم المعلومات. وينبغي لتقاسم المعلومات هذا أن يتواصل وأن يصبح مؤسسيًا. ولكن حتى يصبح نهج من هذا القبيل، وثيق الصلة بالموضوع وفعلاً، يستلزم الأمر تقييم النوعية والانتقاء، فضلاً عن الترجمة، للانتقال للشروع في إرسال أية معلومات من بلد إلى آخر.

وقد بدأ فعلاً إنشاء شبكات محوسبة وغيرها من شبكات المعلومات، بما في ذلك استحداث قواعد بيانات تتعلق بكثير من الجوانب السكانية. وينبغي أن يتسع نطاق هذه الشبكات بحيث تشمل البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز أو مختلف المجموعات الفرعية لبلدان حركة عدم الانحياز.

١٣ - التعاون في مجال التعامل مع بلدان حركة عدم الانحياز الأخرى

يمكننا دراسة مثل من أمثلة هذا التعاون. فلنفترض أن ثمة بلدان عضوين في حركة عدم الانحياز، قد استحدث كل منهما إجراءات فعالة لبعض جوانب برامجها السكانية، مع أن هناك فروقاً هامة في الطريقة التي ينفذان بها برامجهما. وكل منهما على استعداد لتقاسم خبرته مع بلدان أخرى وهو قادر على ذلك. وفي هذه الحالة، سيكون من المستحب إلى حد بعيد لأبناء بلدان أخرى أن يكونوا مطلعين على النهج المتبعة في البرامج الناجحة لكلا البلدين، بطريقة تساعدهما على ربط هذه المقارنة بحالة بلدانهم الخاص. ويمكن إجراء جولات رصد ودراسة أو تدريب داخلي أو دراسة مقارنة خصيصة التركيز، بطريقة يمكن فيها مقارنة العناصر المتشابهة في البرنامجين المتقدمين وتحليل هذه العناصر. ويقتضي هذا الترتيب الثلاثي أن يجرى في المقام الأول تخطيط ثنائي من قبل البرنامجين المتقدمين، ثم يليه تسويق وتنفيذ مشتركان.

جيم - الموارد المالية اللازمة لدعم التعاون

إن ثمة آليات عديدة، يمكن الاستفادة منها لدفع تكاليف مختلف وسائل التعاون بين البلدان، المبنية أعلى. ومن بعض هذه الآليات، عمليات التبادل والمساعدة المالية بين بلدان أو أكثر من بلدان حركة عدم الانحياز فقط، فيما يتضمن بعضها الآخر المساعدة من وكالات مانحة دولية أو ثنائية أو غيرها.

١ - آليات تمويل الجنوب من الجنوب

(أ) التمويل الثنائي المحضر

يمكن أن تقوم البلدان بتمويل وسائل التعاون بدون تلقي أية مساعدة خارجية إطلاقاً. وعلى سبيل المثال، في مجال المساعدة التقنية، يمكن أن يدفع البلد ألف مرتبات وأجور النقل الدولي

لموظفيه، الذين يسافرون لمساعدة البلد باء. ويمكن لهذا البلد (باء) أن يدفع نفقات سفر الخبراء الاستشاريين وتكليف معيشتهم، ومصروفهم الخاص، ونفقات التنفيذ مثل الترجمة واستنساخ الوثائق. إن تقاسم التكاليف هذا بين البلدين يخفي إلى حد بعيد إتفاق كل منهما.

ويمكن أيضا نقل السلع الأساسية المنتجة في أحد البلدين إلى بلد آخر، ويقوم هذا البلد الثاني بتقاسم تكاليف النقل.

والتعاون الثنائي المحسن من هذا القبيل ممكن في مجال أي وسيلة من وسائل التعاون. على أنه لا يمكن أن تتوفر له أسباب البقاء إلا على نطاق صغير نسبيا. لأن معظم بلدان حركة عدم الانحياز لا يتتوفر لها موارد مالية كافية لتحمل هذه التكاليف، حين تتجاوز مساعدة عرضية أو تمهدية.

(ب) تمويل ثنائي في الأساس ولكن تكميله مساعدة من وكالة مانحة

البرامج التدريبية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وجولات الرصد والدراسة: كان عدد من البلدان، في غضون العقد الماضي، يضطلع بانتظام ببرامج تدريبية وجولات للرصد والدراسة، في إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق القطاعات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي إطار هذا المشروع، تتحمل حكومة البلد الذي يجري التدريب فيه جميع التكاليف الداخلية؛ أما تكاليف السفر الدولي، فتغطيها آلية أرقام التخطيط الإرشادية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المساعدة التكميلية من جهة مانحة في إطار نهج تعاوني لمساعدة التقنية: يمكن تقديم المساعدة التقنية بطريقة تدفع فيها كل حكومة حصتها من التكاليف، مع بعض المساعدة الإضافية تسدّيها وكالة مانحة. فعلى سبيل المثال، يمكن للبلد ألف أن يدفع مرتب فرد من مواطني البلد نفسه، يعمل خبيرا استشاريا في البلد باء. ويمكن للبلد باء أن يدفع البدل اليومي بالمعدلات المحلية، فضلا عن أجور النقل المحلي وغيرها من التكاليف النشرية، في حين تقوم وكالة مانحة بدفع أجور السفر الدولي وتغطيه كاملا البدل اليومي.

- آليات التمويل الثلاثية

(أ) تنفيذ دعم جهة مانحة بلد ما عن طريق بلد آخر

في معظم الحالات، يقصد بدعم الجهات المانحة المتعددة الأطراف أو الثنائية مساعدة وكالة ما أو وكالات في بلد واحد. ونادرًا ما تكون هناك مشاريع مصممة على وجه التحديد لإقامة تعاون بين بلدين أو أكثر. يزيد ذلك بروزا موظفو الوكالة المانحة وإجراءاتها، التي يكون مقرها عادة مقرا قطريا. وحتى عندما تقدم وكالة مانحة ما المساعدة لبلدين عضوين في حركة عدم الانحياز، فليس لهذه البلدين عادة آلية تتبع لها مباشرة مشروع واحد له أهداف لكلا البلدين. وفي كل من الأمثلة التالية، هناك شكل من أشكال التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

المنح المقدمة لبرامج التدريب وجولات الرصد والدراسة والتدريب الداخلي: في كثير من المشاريع التي تمولها جهات مانحة أموال لتدريب قصير الأجل في الخارج. والقصد من هذه الأموال لدى معظم الوكالات المانحة الثنائية، أن تستخدمن في البلد الخاص للجهة المانحة، لا في بلدان ثالثة. ولكن هذا التدريب، بالنسبة للمشاريع المتعددة الأطراف المملوكة من جهات مانحة - وبشكل متزايد للمشاريع الثنائية كذلك - يمكن أن يجري في بلدان أخرى أعضاء في حركة عدم الانحياز. وفي معظم الحالات، يمكن استخدام هذه الأموال، مع أنها مخصصة "للتدريب"، في جولات الرصد والدراسة والتدريب الداخلي.

وعندما يجري بلد عضو في حركة عدم الانحياز دورات تدريب أو جولات رصد ودراسة على أساس مبرمج بانتظام، يمكن للجهة المانحة نفسها، في بعض الحالات، أن تواصل إيفاد أناس من نفس البلد بصورة متكررة. وفي الحالات الأخرى، لا يتم ذلك إلا على أساس الإيفاد مرة واحدة. ومن وجهة نظر الجهة المانحة، يكون إمكان الاختيار على هذا النحو أمراً بسيطاً ومناسباً لأنه لا يتربّع عليه التزام طويل الأجل. أما الوجه السلبي لهذا، فهو أن الوكالة المستحصنة لهؤلاء المتدربين قد تعاني صعوبة في تحطيمها على المدى البعيد.

من التدريب الطويلة الأجل للحصول على درجة علمية: يشمل كثير من المشاريع المملوكة من جهات مانحة - المشاريع المحددة القطاع والأوسع نطاقاً على السواء - أموالاً مخصصة لتدريب طويل الأجل ينتهي بدرجة علمية، تكون عادة بمستوى الدراسات العليا. وبالنظر إلى الجهات المانحة الثنائية، تخصص كل منحة دائماً تقريباً للاستفادة منها في البلد المانح. أما بالنظر إلى الجهات المانحة المتعددة الأطراف، فقد يجري التدريب أحياناً في بلدان أخرى، بما في ذلك بلدان حركة عدم الانحياز.

شراء السلع الأساسية: تشجع المشاريع المملوكة ثنائياً على شراء السلع الازمة للمشروع في البلد المانح أو في البلد المستفيد. وعندما لا تكون السلعة المنتجة في البلد المستفيد، لا تشجع معظم المشاريع شراءها من بلدان أخرى، أعضاء في بلدان عدم الانحياز. وفي معظم الحالات، يجري الحصول على السلعة من البلد المانح أو من بلدان أخرى متقدمة النمو.

(ب) تقديم عدة بلدان لدعم طويل الأجل عن طريق البلد الذي عرض المساعدة
هناك عدد قليل من الأمثلة تقوم فيها وكالة مانحة ثنائية أو متعددة الأطراف بمساعدة بعض البلدان عن طريق بلد ثالث. فأكثر أشكال النهج شيئاً هو توفير منح لوكالة في بلد عضو في حركة عدم الانحياز، يجري أعمال التدريب أو جولات الرصد والدراسة؛ وتقوم الوكالة المدربة نفسها بتنفيذ المنح، التي تكون إما مطلقة، يمكن تقديمها لمبعوثين من أي بلد، أو مخصصة لمجموعة معينة من البلدان.

(ج) دعم جهة مانحة طويلاً لعلاقات بلد مع بلد آخر
إن النهج الذي يمكن أن يكون أجدى الأسلوب فعالية لمساعدة بلدان على أن يتعلم كل منها من الآخر، هو أن تعمل الوكالة المانحة بصفتها حفازاً لعلاقة ثنائية بينهما. وعلى سبيل المثال، عندما يكون بلدان عضوان في حركة عدم الانحياز في مرحلتين مختلفتين من التنمية في مجال برامجهما السكانية، يمكن للوكالة المانحة أن تساعدهما بدعم سلسلة من عمليات التبادل الثنائي بينهما. ومن شأن الجمع بين بعض التدريب وجولات الرصد والدراسة، والمساعدة التقنية، والبحث والزيارات والحلقات الدراسية، والسلع، على عدة سنوات بطريقة متكاملة، أن تكون الطريقة المثلى لبلد ما أن يتعلم من البلد الآخر، والطريقة المثلى للبلد صاحب البرنامج الأكثر تقدماً أن يعيد تقييم إجراءاته الخاصة.

(د) تفضيل المانحين لبلدان حركة عدم الانحياز في مجال شراء السلع
على الوكالات المانحة، عندما تقوم بشراء السلع الازمة لمشاريعها، أن تقتيد بمبدأ نظام السوق الحرة المفتوحة الذي يتيح شراء السلع من بلدان حركة عدم الانحياز.

ـ ترقيبات حركة عدم الانحياز لتعزيز ودعم ومواصلة التعاون بين الجنوب والجنوب: اقتراح
ينطوي معظم "وسائل" التعاون المبينة أعلاه على علاقات ثنائية بين بلدان عضوين في حركة عدم الانحياز. وفي بعض الحالات - مثل برامج التدريب المتعددة البلدان وجولات الرصد والدراسة - يمكن

أن يشتراك في ذلك أكثر من بلدين، مع أنه يمكن اعتبار هذه الحالات سلسلة من الروابط الثنائية. وتتضمن معظم ترتيبات التمويل المبنية أعلاه روابط ثلاثة فيما بين بلدين عضوين في حركة عدم الانحياز ووكالة مانحة. ومن الواضح أن نوعية هذه العلاقات الثنائية والثلاثية الأطراف هي الشروط الرئيسية الالازمة لنجاح هذا النوع من أنواع التعاون، الذي ينبغي أن يقوم على أساس متابعة منتظمة وتقدير تنفيذ الخطة. وفي هذا السياق، يمكن النظر في دور المنظمات غير الحكومية ودور الجنسيين فيها.

وفي هذه الحالة، ما الذي يمكن أن تفعله حركة عدم الانحياز، بوصفها مؤسسة كبرى، لتسهيل هذا التعاون الثنائي والثلاثي؟ يمكننا طرح أربع إمكانيات هي:

- ١ - يمكن لحركة عدم الانحياز أن تساعد البلدان فرادى وأزواجا، بالعمل كصلة وصل في مجال الإعلام والاتصالات - الاطلاع على مواطن القوة في برنامج كل بلد، والوسائل التي أعدتها البلدان لتقاسم أوجه قوتها هذه، ثم المساعدة على إقامة صلات مناسبة.
 - ٢ - يمكن لحركة عدم الانحياز أن تساعد البرامج السكانية المتقدمة نسبيا على إعداد ترتيبات مؤسسية لتبادل خبراتها مع البلدان الأخرى على نحو أجدى فعالية، ولكي تتعلم من بعضها بعضاً كيف تحقق الحد الأمثل من نوعية هذه البرامج.
 - ٣ - يمكن لحركة عدم الانحياز أن تعمل كداعية مع الوكالات المانحة، بمساعدة الجهات المانحة على تفهم قيمة هذا النوع من التعاون وعلى إعادة تشكيل جهود مساعدتها المالية والتقنية المبذولة لتوفير فرص أكبر للعلاقات بين الجنوب والجنوب (أو للعلاقات بين الشمال والجنوب)، بدلاً من التركيز بالدرجة الأولى على ترتيبات بين الشمال والجنوب.
 - ٤ - يمكن لحركة عدم الانحياز أن تعمل كمراقب، يرصد التعاون بين الجنوب والجنوب، ملاحظاً مختلف المواضيع عند نشوئها، ومقدماً تقارير عنها.
- ولكي تتمكن حركة عدم الانحياز من القيام بهذا بصورة فعالة، لا بد من أن تتوفر لديها بعض أنواع آليات التنفيذ، بغرض الاضطلاع بالمهام التالية:
- ١ - الوقوف على ما للبلدان الأعضاء فيها من مواطن القوة ومكامن الضعف والخبرات، أثناء قيامها بكل من وسائل التعاون، وتصنيف هذه المعلومات بأشكال يمكن للبلدان الأعضاء الاستعانت بها.
 - ٢ - تصميم ووضع ونشر الطرق المناسبة لتقاسم المعلومات مع بلدان أعضاء أخرى. ويشمل ذلك إقامة اتصالات مع بلدان فرادى لمساعدتها على إقامة روابط سعياً إلى سد احتياجاتها الخاصة، فضلاً عن إقامة اتصالات أوسع نطاقاً مع جميع البلدان الأعضاء، أو مع بلدان المنطقة.

- ٣ - الاتصال مع الوكالات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، لمساعدتها في تحسين تفهمها للتعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب، ولمساعدتها على تعديل اجراءات تمويلها وفقاً لذلك.
- ٤ - تحطيط الجوانب التقنية والإدارية للمؤتمرات التي ترعاها حركة عدم الانحياز وغيرها من الاجتماعات، بالتعاون مع الوكالات الحكومية ذات الصلة، وإعداد تقارير إلى حركة عدم الانحياز عن كل من الاجتماعات.
- ٥ - إعداد تقارير أشمل، تقدم إلى حركة عدم الانحياز، عن منجزات ومشاكل التعاون بين الجنوب والجنوب وبين الشمال والجنوب في مجال السكان وتنظيم الأسرة.
- ولضمان استمرار نمو وجدوى هذا التعاون للبلدان الأعضاء، من المستصوب عقد مشاورات دورية وغيرها من أنواع الاجتماعات لبعض أعضاء حركة عدم الانحياز أو للحركة ككل، وعلى مختلف المستويات (مستوى الوزراء، أو كبار المسؤولين أو الخبراء).

وفي الفترة الأولى، يقترح أن تكون أنواع ومستويات الاجتماعات على النحو التالي:

- ١ - اجتماع سنوي عالمي لوزراء السكان للإشراف على تطور التعاون بين الجنوب والجنوب في مجال السكان وتنظيم الأسرة، فضلاً عن تناول المسائل الأخرى ذات الصلة.
- ٢ - اجتماعات غير دورية، ضيقة التركيز أو عالمية أو إقليمية أو دورة إقليمية، للموظفين الفنيين من أجل تبادل الخبرات ومساعدة بعضهم ببعض على زيادة تطوير برامجهم.

وكوسيلة لجمع هذه المقترنات في قائمة موحدة، فإن الجدول الزمني التالي قد يكون وجيهها لاجتماعات تعقد في غضون العامين القادمين:

اجتماعات تقنية عالمية أو إقليمية لموظفي مؤسسات التعليم والتدريب، حول بعض جوانب التعليم أو التدريب في البرامج السكانية.

نيسان/أبريل ١٩٩٤

اجتماع لوزراء السكان في بلدان حركة عدم الانحياز، بالاقتران مع مؤتمر القاهرة.

أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

اجتماع فني عالمي أو إقليمي حول بعض جوانب إدارة البرامج السكانية، مثل إدارة مشاركة المجتمعات المحلية.

كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

اجتماع وزراء السكان في بلدان حركة عدم الانحياز.

أيار/مايو ١٩٩٥

المرفق الثالث

إعلان دنباسار بشأن السكان والتنمية، الذي اعتمد في
الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعني بالسكان،
المعقود في بالي في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

نحن المشترkin في الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعني بالسكان، المعقود في بالي،
اندونيسيا، في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣،

إذ نؤكد من جديد السيادة الوطنية لجميع البلدان في صياغة سياساتها السكانية واعتمادها
وتنفيذها، مع مراعاة ثقافتها وقيمها وتقاليدها وكذلك ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛

وإذ نشير إلى القرار المتعلق بالسكان الذي اتخذه رؤساء الدول والحكومات في المؤتمر العاشر
لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في جاكارتا في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر
١٩٩٢؛

وإذ نشير كذلك إلى النتائج الهامة لجتماع اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي لحركة عدم
الانحياز، المعقود في بالي في الفترة من ١٠ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٣؛

وإذ نحيط علما بأهمية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول/
سبتمبر ١٩٩٤ في القاهرة، مصر؛

وإدراكاً منها لما يلي:

(أ) أنه ينبغي معالجة مسألة السكان كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا ينبغي النظر إليها
بمعزل عن قضايا التنمية الشاملة؛

(ب) أنه ينبغي تصميم السياسات السكانية وجهود التنمية بهدف تحسين نوعية الحياة للأجيال
الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة؛

(ج) أن تخفيف شدة الفقر أمر أساس لكرامة الجنس البشري وأن تحقيق التنمية المستدامة أمر
جوهرى؛

وإذ نعيد تأكيد ما يلي:

(أ) أن الإنسان هو محط الاهتمام ذلك أن التنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية هما
وسيستان أساسitan لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية؛

(ب) أن الحق في مستوى معيشة لائق لتحقيق الصحة والرفاه حق من حقوق الإنسان الأساسية
لأشخاص من جميع الأعمار، وأن تعزيز هذا الحق واجب من من الواجبات الأخلاقية للمجتمع الدولي؛

(ج) أن إدماج المرأة بصورة كاملة ومتسقة في عملية التنمية على جميع المستويات في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لحركة عدم الانحياز؛

(د) أن تحول الاهتمام في العلاقات الدولية نحو تدعيم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل التنمية أصبح أمراً لابد منه وأنه يتحتم التصميم على بذل الجهود لتكثيف التعاون بين الجنوب والجنوب من أجل تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات؛

(ه) أن بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى يجب أن تشتراك بصورة فعالة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده في القاهرة في عام ١٩٩٤، ونرى أيضاً أن متابعة نتائجه أمر بالغ الأهمية.

تعتمد الإعلان التالي ونوافق على الوثائق المرفقة بشأن القضايا والتوصيات التي تقدم إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤، وعلى دعم حركة عدم الانحياز للتعاون بين الجنوب والجنوب في ميدان السكان وتنظيم الأسرة.

١ - يدعو الوزراء إلى ادخال تحسينات ملموسة على التعاون الدولي لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية. ولهذا الغرض، يجب وضع مقاصد وأهداف وغايات ووسائل للتنفيذ من أجل تحقيق جميع السياسات الملائمة، وينبغي رصد التقدم المحرز، على أساس منتظم، حسب تأثيره على السكان.

٢ - يؤكد الوزراء من جديد أن قضايا السكان ينبغي ادماجها بصورة وثيقة في التنمية لأنها قضايا مترابطة ويجب معالجتها بصورة شاملة. ويشددون على أن ادخال تحسينات على التعليم والصحة والعملة ودور المرأة في المجتمع وتشجيع رفاه الأسرة وزيادة فرص الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة كلها أمور حاسمة لتحقيق الأهداف السكانية. ويعتقدون كذلك أن الوقت قد حان الآن للاعتراف بضرورة تحقيق الاستقرار السكاني على نطاق العالم وقيام كل بلد باعتماد السياسات والبرامج اللازمة لتحقيق هذه الغاية، بما يتفق مع ثقافته وعملية التنمية.

٣ - ويشدد الوزراء على أن حجم السكان والنمو والهيكل والتكون السكاني لها تأثير هام على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ويعربون عن القلق إزاء التدهور المستمر في الحالة الاقتصادية والظروف الاجتماعية في كثير من البلدان النامية مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة أو بطء تحسنها، وإلى زيادة مطردة في البطالة وانتشار الفقر. ويلاحظون كذلك أن التدهور الخطير في الحالة الاجتماعية والاقتصادية قد حد من قدرة البلدان على تنفيذ سياساتها وبرامجها السكانية والإنسانية.

٤ - ويعتقد الوزراء أهمية وضع السياسات والبرامج السكانية التي تسعى، في آن واحد، إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، مع مراعاة الصلة المتبادلة بين السكان وأنماط الفقر والانتاج والتوزيع والاستهلاك ونوعية البيئة والموارد الطبيعية وعدم المساواة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وفيما بين الجنسين. ويعتقدون أيضاً أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطردة لها تأثير جوهري على برامج السكان. وهم يوصون بوضع سياسات وبرامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل، تعالج، في آن واحد، مسألة السكان والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحد من شدة الفقر وتحد من عدم المساواة الاجتماعية، وتケفل المعالجة الكاملة لاحتياجات الفقراء في جميع البلدان.

٥ - ويلاحظ الوزراء أن مسؤولية تنفيذ سياسات وبرامج السكان تقع على عاتق الحكومات الوطنية. ويشيدون، في هذا الصدد، بما تبذل الحكومات الوطنية من جهود ملحوظة لصياغة وتنفيذ سياساتها وبرامجها السكانية الوطنية، كل على حدة، ويسلمون بالإنجازات المحققة حتى الآن، ويؤكدون كذلك أن المجتمع الدولي ينبغي أن يدعم السياسات والبرامج الوطنية لجميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، مع مراعاة الحق السيادي لجميع الدول في وضع واعتماد وتنفيذ سياساتها الخاصة.

٦ - ويؤكد الوزراء أن حجم قضايا السكان في العالم، هو والاتجاه غير المستدام وأنماط الاستهلاك الزائد مما يؤدي إلى تدهور البيئة، أمور تعرض الأساس الذي تعتمد عليه الحياة، ذاته، للخطر. فعامل السكان هو عامل رئيسي يؤثر في التنمية المستدامة التي تستهدف تحسين نوعية الحياة. وقد أدى ذلك أيضاً إلى ادراك أن مستقبل البلدان مرتبط برباط لا ينفصّم، وأن هذا الترابط يتطلب التعاون الدولي. ويشددون على أن البلدان النامية عليها أن توضح برامجها ذات الأولوية واحتياجاتها بالنسبة للدعم، وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تلتزم بتقديم المساعدة عند التصدي لهذه الأولويات، من أجل تطوير التعاون والمشاركة بين جميع بلدان العالم.

٧ - ويؤكد الوزراء أن تخفيف شدة الفقر شرط أساسي للتنفيذ الكامل للسياسات والبرامج السكانية التي تساهم في تحسين نوعية الحياة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وبالتالي، فهم يؤكدون من جديد ضرورة أن تضع الحكومات السياسات والبرامج السكانية التي تهدف إلى تحسين نوعية الموارد البشرية وتوسيع فرص العمل وضمان ادماج الجماعات الهامشية والمحرومة.

٨ - ويدرك الوزراء أن وجود التزام وطني قوي بالسياسات السكانية يساعد على رفع مستوىوعي الشعب بالقضايا السكانية ويؤدي إلى تعزيز تنفيذ هذه السياسات على جميع المستويات في المجتمع. ويحثون الحكومات والمشتركين من الناخبين السياسية والثقافية، على الصعيد الوطني والدولي على السواء، على زيادة التزامهم بالسياسات والبرامج المتعلقة بالسكان.

٩ - ويشدد الوزراء على ضرورة التأسيس على المكاسب المحققة في مجال إقرار وتعزيز دور المرأة في مشاركات متعددة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وتحقيقاً لذلك، يجب أن يكون اعتماد سياسات تراعي اهتمامات الجنسين في مجالات التعليم والخيارات التقليدية والصحّة التناسلية والاقتصاد والمشاركة في العمالة من الأهداف الإنمائية ذات الأولوية العالية. ويجب كفالة الدور الرئيسي للمرأة في مجال رسم السياسات وتنفيذ البرامج في مجال السكان وضمان مشاركتها في برامج السكان والبيئة والتنمية.

١٠ - ويؤكد الوزراء أن الأسرة هي أساس الحياة الاجتماعية والتنمية. وهي، وبالتالي أهم الموارد الانمائية الأساسية في المجتمع. فالأسرة تساهم بصورة ملحوظة في المحافظة على التنمية المستدامة. ويلاحظ الوزراء كذلك أن الأسرة تلعب أيضاً دوراً هاماً في نقل القيم من جيل إلى جيل، وبذلك فهي عامل رئيسي في التغيير الاجتماعي. وهم يشددون على أن الحكومات ينبغي أن تحشد، وفقاً لظروفها الاجتماعية والثقافية، كل ما يمكن من وسائل متاحة للمحافظة على الأسرة ودعمها.

١١ - ويؤكد الوزراء أنه يجب تصميم برامج تنظيم الأسرة لتساعد الأسر على بلوغ حجمها المنشود وتحسين نوعية حياتها. وينوهون بأهمية تعزيز نوعية الجوانب التنفيذية، بما في ذلك ادراج العوامل الاجتماعية المناسبة في تنفيذ البرنامج. ويحثون على إيلاء اهتمام خاص لتحسين صحة الأمهات

والرضع والأطفال، وتحفيض معدل الاعتلال والوفيات بين الأمهات والأطفال، وتحسين مركز المرأة، ورفع مستويات التعليم لجميع الأطفال، وبخاصة الفتيات، و توفير نطاق واسع من الإعلام والاتصال، وتيسير الجهود المبذولة لتحفيض معدل المواليد، والتحفيز من الفقر، بغية تحسين نوعية حياة الناس.

١٢ - ويعرب الوزراء عن قلقهم إزاء أوجه التفاوت القائمة بين معدل وفيات الأمهات والرضع والأطفال والعمر المتوقع في البلدان النامية والمتقدمة النمو. ويحثون الحكومات على ضمان توفير فرص وصول الأسر، ولا سيما النساء والأطفال، إلى مجموعة كاملة من الخدمات والبرامج الصحية الأساسية ذات النوعية المناسبة. ويجب أن تكون هذه الخدمات متاحة لجميع الأسر وأن تساهم في تحفيض معدل الوفيات والاعتلال بين الأمهات والرضع والأطفال، وأن تعزز حصيلة المواليد الأصحاء والنمو الصحي للأطفال.

١٣ - ويلاحظ الوزراء أن أوجه التحسن التي تتحقق في النهوض بالصحة ومكافحة الأمراض والوقاية منه، وآثار ذلك على مستويات واتجاهات الاعتلال والوفيات في بلدان حركة عدم الانحياز كانت ملحوظة. غير أن هذه المشاكل ما زالت موجودة في بعض البلدان وأن مشاكل جديدة قد نشأت. ومن بين المشاكل الجديدة حوادث المرور، وإساءة استعمال المخدرات ووجود وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب المنتشر عالمياً، وبالتالي، فهم يحثون جميع الحكومات على إيلاء اهتمام خاص لبرامجها الإنمائية الصحية للحد من أوجه التفاوت في مجال الصحة وتحسين فرص الحصول إلى الرعاية الصحية مع التأكيد على القضايا الصحية الرئيسية من قبيل مرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، بما في ذلك آثاره الاجتماعية والاقتصادية، والتشجيع على أساليب الحياة الصحية والتغذية الأفضل والبيئة الصحية.

١٤ - ويشدد الوزراء على ما يمكن أن يقوم به الإعلام والتعليم والاتصال من دور هام في معالجة قضايا السكان والتنمية، التي تمتد من برامج تنظيم الأسرة والصحة إلى تنمية الموارد البشرية والنهوض بمركز المرأة وحماية البيئة. ويحثون على توفير الإعلام والتعليم والاتصال فيما يتعلق بقضايا السكان للجنسين ولجميع الفئات العمرية على المستويات كافة، في إطار نظامي وغير نظامي على السواء، مع مراعاة الاحتياجات الملائمة لكل فئة من السكان. ويشددون كذلك على أن الصحافة ووسائل الإعلام الجماهيري يمكنها أن تلعب دوراً هاماً، لا سيما في مجال ايجاد الوعي بالنسبة لقضايا السكان وتنظيم الأسرة.

١٥ - ويلاحظ الوزراء أيضاً أن البحث والتطوير في مجال السكان لهما أهمية أساسية بالنسبة للسياسات والبرامج وبالنسبة لتنفيذها، ويحثون كذلك الحكومات ووكالات التمويل على دعم هذه البحوث. ويشددون بصورة خاصة على أهمية البحوث التي تجري للنهوض بالصحة التناسلية والأمومة المأمونة، بما في ذلك أثرها على الصحة التناسلية والخصوصية وممارسة منع الحمل فيما بعد.

١٦ - ويلاحظ الوزراء أهمية جمع البيانات وتدفق المعلومات المتعلقة بالسكان فيما يتصل بوضع السياسات وتنفيذ البرامج. ويحثون الحكومات على مواصلة دعم وتشجيع تدفق واستعمال هذه المعلومات بمزيد من الاهتمام من أجل ادراج السكان في عملية التنمية واعتماد سياسات وبرامج تحقق أهدافها المنشودة.

١٧ - وإذا يضع الوزراء في الاعتبار أن فعالية السياسات والبرامج السكانية تتوقف بدرجة كبيرة على عمليات التفاعل الشخصية والمجتمعية، فإنهم يؤكدون ضرورة ادراج المشاركة المجتمعية في كل

مرحلة من مراحل وضع السياسات والبرامج السكانية وتنفيذها وتقديرها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تنشط الحكومات في تشجيع ودعم القيادات غير الرسمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية العاملة في المجالات المتعلقة بالسكان، وكذلك الحكومات المحلية.

١٨ - ويلاحظ الوزراء أن الهجرة الدولية ظاهرة كانت موجودة على مر التاريخ وسيستمر وجودها نظراً لوجه التفاوت الاقتصادي بين البلدان. ويلاحظ الوزراء مع القلق مشاكل العمال المهاجرين ويؤكدون أن حكومات بلدان المنشأ وبلدان المقصد عليها تحسين نشر المعلومات وتعزيز التشاور بغية التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن هذه القضايا على الصعيد الدولي.

١٩ - ويلاحظ الوزراء أن التعاون بين البلدان يجب أن يقوم على تعزيز المشاركة على أساس المصلحة المشتركة وتقاسم المسؤوليات مع تبادل الالتزامات وبينما تحمل البلدان النامية المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك وضع وتنفيذ السياسات الوطنية الملائمة المتعلقة بالسكان والتنمية، فإن البلدان المتقدمة النمو لها مسؤولية خاصة فيما يتصل ببنية اقتصادية مواتية على الصعيد الدولي.

٢٠ - ويلاحظ الوزراء أن النظام الاقتصادي العالمي مازال يتميز بأوجه اختلال متعمقة وحالات عدم تيقن غالبية ترجح الكفة ضد مصالح البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز رغم ما تبذله تلك البلدان من جهود للاضطلاع باصلاحات اقتصادية بما في ذلك برامج التكيف الهيكلي، حيثما يقتضي الأمر ذلك. فمشاكل أزمة الدين المستمرة والتقلبات الشديدة في أسعار الفائدة، وانخفاض تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية، وتدحرج معدلات التبادل التجاري، واستمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية، وتزايد النزعة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو، وتقيد فرص الوصول إلى السوق والتكنولوجيا، فضلاً عن التحويل السلبي الصافي للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو في الآونة الأخيرة مما كان سائداً حتى سنوات قريبة، والفقر، قد أدت كلها إلى تقويض جهود التنمية في البلدان النامية، بصورة خطيرة.

٢١ - ويشدد الوزراء على أن البلدان النامية تحتاج إلى مساعدة مالية إضافية كبيرة. وفي حين يؤكدون ضرورة أن تتحقق حكومة كل منهم، تدريجياً، الاعتماد على الذات في مجال تعبئة الموارد، فإنهم يدعون المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى تعزيز تدفقات الموارد المالية التسهيلية إلى البلدان النامية. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تساهم مساهمة فعالة في التخفيف من الفقر وفي النمو الاقتصادي المطرد للبلدان النامية.

٢٢ - ويؤكد الوزراء الحاجة إلى ايجاد مستوى معزز من التمويل، يمكن التنبؤ به، دعماً للأهداف المتوسطة الأجل والطويلة الأجل المتمثلة في تنفيذ سياسات وبرامج السكان والتنمية بغية إقامة مشاركة عالمية جديدة ومنصفة من خلال تهيئة أشكال ومستويات جديدة من التعاون بين الدول والقطاعات الرئيسية للمجتمع والناس.

٢٣ - ويؤكد الوزراء من جديد أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وسيلة هامة لتدعم الاعتماد الوطني والجماعي على الذات فيها بتشجيع التعبئة الفعالة للموارد البشرية وتبادل المعلومات وتقاسم تجارب التنمية على أساس منتظم. ويؤكدون، في هذا الصدد، أن قضية السكان من المواضيع التي تتناول أكثر احتياجاتهم شيئاً وحسماً، ويمكن النظر فيها على النحو الأمثل في محفوظ التعاون التقني

فيما بين البلدان النامية. ولذلك، فإنهم يرحبون بالتعاون بين الجنوب والجنوب في ميدان السكان وتنظيم الأسرة ويدعون حكوماتهم، كل على حدة، إلى المشاركة بصورة نشطة في هذا التعاون. كما يدعون جميع الحكومات والمؤسسات المانحة إلى توفير المساعدة من أجل هذا التعاون، وبخاصة فيما يتعلق ببناء القدرات من أجل برامج السكان والتنمية.

٤ - ويشدد الوزراء على ضرورة تشجيع التوسيع في وسائل التعاون الثنائي والمتحدة الأطراف وغيرها لتقاسم الخبرات بين البلدان النامية في مجال السكان والتنمية. ويحثون الوكالات المانحة على تحسين وتعديل إجراءات التمويل التي تتبعها لتسهيل هذه الترتيبات التعاونية المباشرة بين الجنوب والجنوب وعلى من من أولوية أعلى لدعمها. ويدعون البلدان المتقدمة النمو ووكالات التمويل إلى تسهيل نقل التكنولوجيا والموارد بشكل ملحوظ إلى بلدان حركة عدم الانحياز من أجل برامج السكان والتنمية التي تطابق احتياجاتهما وأولوياتها المقررة.

٥ - ويشدد الوزراء على ضرورة استكشاف جميع الامكانيات لإقامة آليات لرصد تنفيذ التوصيات المعتمدة في هذا الاجتماع. ويلاحظون، في هذا السياق، أنه من المستصوب عقد اجتماعات دورية أو غير ذلك من أشكال التشاور بين البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز على مختلف المستويات. كما يؤكدون من جديد أن الحاجة إلى تنسيق جهود واستراتيجيات السكان والتنمية مع مجموعة الـ ٧٧ ذات أهمية حاسمة.

٦ - ويشير الوزراء إلى إعلان قمة جاكارتا التاريخي ويعربون عن قلقهم بشأن حالة السكان السائدة في الأراضي العربية والفلسطينية التي تحتلها إسرائيل، ويدعون المجتمع الدولي إلى ضمان حماية السكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال واعمال حقوقهم السياسية والوطنية غير القابلة للتصرف وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٧ - ويؤكد الوزراء أهمية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده بالقاهرة، مصر، في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كوسيلة لتعزيز التعاون ووضع برنامج عمل يتضمن توصيات بشأن السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية خلال العقد المقبل وما بعده. ويرحبون بالعملية التحضيرية، وما ترسم به من روح وجهد تستهدف الوصول بمؤتمر القاهرة إلى نتيجة ناجحة، ويدعون جميع الدول، كذلك، إلى المشاركة النشطة والمساهمة البناءة في العملية وتوصياتها.

- - - - -